الجمهوريـــــــــة الجزائريـــــــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــــــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان

أهمية التحليل المالي في عملية منح القروض في البنوك التجارية

من إعداد:

- **دخان نوارة**
- **دريعي هدى**

تحت إشراف الأستاذة:

حجار مبروكة

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبـــــــة	الجامعة	الصفة
علي صوشة مارية	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
حجار مبروكة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أحمد ميلي سمية	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود بنا
إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين
بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد.....
وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة
إلى اللذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.....
الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.....
إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....
إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية.....
وأخص بالتقدير والشكر:
الأستاذة المشرفة: مبروكة حجار
التي اقول لها بشراكي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:
" أن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير"
كما لا ننسا تقديم كل الاحترام والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على مناقشة هذه المذكرة،
وكذلك نتقدم بالشكر لجميع زملائنا في هذه الدفعة وإلى كل من قدم الينا يد العون في انجاز هذه المذكرة
ماديا ومعنويا سواء من قريب أو بعيد.

إهـــــــداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى اعز ما املك في هذه الدنيا ومن كانو عونا لي في حياتي وسببا في نجاحي.

إلى من لا استطيع ان احصي فضلها مهما فعلت وكرمها الله وجعل الجنة تحت اقدامها إلى من حملتني وربتني وسهرت الليالي من أجلي امي الغالية < سامية حفظها الله>.

إلى من ناضل لأجلي وتعب لارتاح إلى صاحب الفضل والعطاء وجوهر قلبي أبي الغالي عبد الكريم حفظه الله<<.

إلى كل اخواتي واخواتي الاعزاء :رحيل - احمد- جعفر- حبيبة قلبي " امينة " ولا انسى بذكر خالتي الغالية " نفيسة" دون ان انسى جدتي الغالية "مسعودة" حفظها

إلى جميع الاهل والاقارب والأصدقاء ورفقاء الدرب في معهد .الله واطال في عمرها الوطني :رهف- يوسف-ايوب- اسماء- فايزة_هجيرة _فاطمة الزهراء- هاجر

"إلى من شاركتني في هذا عمل اختي وصديقتي وحبيبتي "دخان نوارة

وكل من لهم مكان بقلبي ولم يخلطهم قلمي اليكم جميعا اهدي لكم نجاحي هذا.

هـــــــــــدى

إهـــــــــداء

إلى من قال فيهما سبحانه وتعالى

﴿ فلا تقل لهما أف ولا تنهر هما وقل لهما قولا كريما واخفض

لهما جناح الذل من الرحمة قل رب ارحمهما كما ربياني

صغيرا ﴾ سورة الاسراء الآية 24

إلى من أمضي حياته في الشقاء ليسهل على حياتي ة لأعيش في الرقاء إلى العزيز

على قلبي أبي أطال الله في عمره

إلى ملكة قلبي وينبوع الحنان أغلى ما أملك في الوجود أمي الحبيبة أطال الله في

عمرها وتركها مصباح يضيء حياتي

إلى إخوتي وأختي الكل باسمه

إلى كل عائلتي الكريمة من جد وجدة وأعمام وعمات وخالات الكل باسمه

إلى صديقتي في إتمام هذا العمل وكل صديقاتي الكل باسمه

إلى المشرفة التي كانت لها الفضل في إعطاء كل ما لها من قوة في تسييرنا في تقديم

هذا العمل

إلى كل أساتذة وعمال قسم علوم المالية والمحاسبة

نـــــــوارة

فهـــــرس
المحتويـــات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
شكـــــــــر	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
مقدمة	أ – ج
الفصل الأول: مدخل عام حول البنوك التجارية والقروض	
تمهيد	5
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	6
المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية	6
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية	8
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية	10
المبحث الثاني: ميزانية البنك التجاري	13
المطلب الأول: موارد البنك التجاري	14
المطلب الثاني: استخدامات البنك التجاري	15
المبحث الثالث: عموميات حول القروض البنكية	19
المطلب الأول: تعريف القروض ووظائفها وأنواعها	19
المطلب الثاني: إجراءات وخطوات منح القروض	22
المطلب الثالث: مخاطر منح القروض وطرق الوقاية منها	24
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: دور التحليل المالي في منح القروض البنكية	
تمهيد	30
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	31
المطلب الأول: تعريف التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه	31
المطلب الثاني: أهداف وأهمية التحليل المالي	32
المطلب الثالث: خطوات ومحددات التحليل المالي	34
المبحث الثاني: إجراءات التحليل المالي	36

المطلب الأول: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي	**36**
المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي	**36**
المطلب الثالث: القوائم المالية اللازمة لتوفير المعلومات الضرورية للتحليل المالي	**38**
المبحث الثالث: تقنيات التحليل المالي في البنوك التجارية	**50**
المطلب الأول: أساليب التحليل المالي	**50**
المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي	**51**
المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية ودور التحليل المالي في منح الائتمان	**53**
خلاصة الفصل	**60**
الخاتمة	**62**
قائمة المراجع	**65**
الملخص	

قائمة الجـــــداول

قائمة الجداول

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	ميزانية البنك التجاري	13
(02)	الميزانية المحاسبية جانب الأصول	39
(03)	الميزانية المحاسبية جانب الخصوم	40
(04)	الميزانية المحاسبية الوظيفية المختصرة	43
(05)	تدفقات الخزينة	45
(06)	حساب النتائج حسب الوظيفة	47
(07)	حساب النتائج حسب الطبيعة	48
(08)	هيكل رأس المال العامل الصافي	51

مقدمـــــــــة

مقدمة عامة:

يعتبر الاقتصاد عصب الحياة وجوهرها في كل بلد بحيث يهدف إلى التطوير والتجديد، كما أن له أثر كبير في القضاء على الندرة والبحث عن عوامل تنظيمية جديدة، في الحياة الاقتصادية، حيث تعتبر البنوك من أهم هذه العوامل، فهي تعتبر من أهم المؤسسات المالية التي تنشط في الاقتصاد والتي تلعب دور الوسيط المالي بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين وتتمثل وظيفته الأساسية في منح القروض وكذلك استقبال الودائع، فهي تساهم بطريقة فعالة في تحقيق الأهداف المسطرة للوصول إلى التنمية الاقتصادية، وتعد من أهم مكونات النظام المالي الجزائري وتشكل عصب التدفقات النقدية الناشطة في المحيط الاقتصادي فعندما يتخذ قرار منح القرض لطالبيها تعتمد إدارة الائتمان علي وسيلة جوهرية وهي التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض للعميل وعدم منحه إياه من خلال قيامها باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسات من جهة.

ومن جهة أخرى تفرض مسايرة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المسطرة من قبل الإدارة الجزائرية، تقديم البنوك التجارية لجملة من التسهيلات المالية لتمكين المشروعات الناشئة والمتعثرة من الدخول أو العودة إلى مسار النشاط الاقتصادي.

فالتحليل المالي يعد من أهم الموضوعات البالغة الأهمية في حقل المنشاة المالية والمحاسبة الاقتصادية، بحيث يمكنها من تقييم عموم قراراتها المالية لمعرفة نقاط القوة والضعف في بيئة المنشاة الداخلية والخارجية.

فأهمية التحليل المالي تزداد يوما بعد يوم في العالم المعاصر مما جعل إدارات مختلف المؤسسات والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلى المعلومات والمؤشرات المالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

فالتحليل المالي بمفهومه البسيط هو عملية مستمرة لمعالجة أو تشغيل البيانات المتوفرة عن المشروعات الاقتصادية كما يعتبر من انسب الوسائل في تشخيص نقاط القوة والضعف التي تواجه المؤسسة التي يقف عندها البنك ويأخذها بعين الاعتبار في عملية اتخذ القرار التمويلي للمؤسسة، ومن ثم البحث عما يوجد من عناصر البيانات من علاقة تتم صاغتها في صورة مؤشرات كمية تساعد في تفسير الأحداث لأنشطة المشروع، التي يتم من خلالها بناء معلومات وتوصيات تكون عونا في ترشيد مستخدميها في ترشيد قراراتهم بذلك المشروع، والتحليل المالي بمدلوله الحقيقي يساعد في التنبؤ باتجاهات مستقبلية وكذاك ليتسنى للمحلل المالي أن يقوم بدوره المطلوب.

إشكالية الدراسة: بناءا على ما سبق، وبالنظر إلى مكانة البنوك التجارية في المحيط الاقتصادي الجزائري والظروف التي تحيط بها، تتجلى معالم إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها في الشكل التالي:

" **كيف يساهم التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض من طرف البنوك التجارية؟**"

ومن هنا انبثقت لدينا بعض الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تعتبر البنوك التجارية الملجأ الأمثل للحصول على القروض؟
2. هل تتضمن عملية منح القروض مخاطر معينة وهل هناك طرق للوقاية منها؟
3. هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية في منح القروض لدى البنك؟
4. هل يمكننا معرفة الاختلالات والتوازنات المالية وكذا مردودية المشروع بواسطة التحليل المالي؟

فرضيات الدراسة: ولكشف الغموض حول هذه التساؤلات نفرض ما يلي:

1. التحليل المالي هو عملية جوهرية في اتخاذ قرار منح القروض من طرف البنوك التجارية.
2. التحليل المالي وسيلة لمراقبة الأموال المستثمرة ولقياس مردودية المشاريع.
3. استعمال البنوك التجارية لأدوات التحليل المالي بشكل جيد يضمن لها تحقيق أهدافها المسطرة.
4. التحليل المالي يبين الوضعية المالية الصادقة للمؤسسة كما أن له دور كبير في تحقيق المردودية وتحسين السيولة.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:" دور التحليل المالي في منح القروض من طرف البنوك التجارية "، تبرره الأسباب التالية:

- طبيعة التخصص الذي ندرسه يتلاءم مع الموضوع.
- كون التحليل المالي أداة هامة تعتمد عليها البنوك التجارية في منح القروض.
- الرغبة الشخصية في معرفة أهم أدوات التحليل المالي المستعملة من طرف البنوك التجارية في ممارسة أعمالها.

أهمية الدراسة:

- إظهار مدى أهمية البنوك التجارية في الحياة الاقتصادية.
- إعطاء مفهوم واسع للتحليل المالي ومدى فعاليته في اتخاذ قرار منح القرض.
- تسليط الضوء على كل ما يحيط بالبنوك التجارية وكيفية تسييرها للقروض.
- إظهار الجانب التطبيقي حول هذا الموضوع.

منهج الدراسة: لإنجاز الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغية توفير الأساس النظري للدراسة.

الدراسات السابقة:

1. الدراسة الأولى: هني بلقاسم" التحليل المالي وأثره على تسيير المؤسسة المصرفية"، بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم المالية والمحاسبة، جامعة مستغانم، 2016/2015.

الهدف من الدراسة: التحليل الدقيق لمدى فعالية التحليل المالي أي معرفة الوضعية المالية للمؤسسة ومركزها المالي، واختبار مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، واحترامها للتوازن المالي الذي تسعى إليه و قدرتها على التحكم فيه خلال دورة الاستغلال.

النتائج المتوصل إليها:

- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي خلال السنوات الخمسة .
- التحليل بواسطة النسب المالية في تزايد مستمر وذات طابع إيجابي مما جعل المؤسسة طالبة القرض تتمتع باستقلالية مالية كبيرة اتجاه دائنيها.
- المؤسسة ذا قدرة عالية على تسديد ديونها وهذا ما يسمح لها بالحصول على القرض في وقت الحاجة إليه.
- رقم أعمال المؤسسة في تزايد مستمر.

2. الدراسة الثانية: بركيبو محمد علي، دور التحليل المالي في اتحاذ القرار التمويلي، مذكرة مقدمة لنيل جزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دفعة 2019/2018.

الهدف من الدراسة: التركيز على التدفقات النقدية في المؤسسة التي تنقسم إلى ثلاثة أقسام، أنشطة استثمارية، وأنشطة تمويلية، وأنشطة تشغيلية فهي توضح مدى قدرة المؤسسة على إدارة التدفقات النقدية وتوفير المعلومات وتمنح مستخدمي القوائم المالية نظرة دقيقة من خلال درجة السيولة التي تعتمدها المؤسسة.

النتائج المتوصل إليها:

- يعتبر التحليل المالي المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة.
- يمكن التحليل المالي من معرفة نقاط الضعف والقوة للمؤسسة وذلك من خلال النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.
- يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.
- التحليل المالي يمنح مستخدمي القوائم المالية من إعطاء القرار الصائب.

هيكل الدراسة: ومن أجل تغطية الموضوع طبقا للأهداف التي حددناها قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين رئيسيين، نتناول في الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية والقروض للتعرف على ما يخص البنوك التجارية بالإضافة إلى أنواعها ووظائفها كما يتم التطرق إلى القروض واجراءات منحها ومخاطرها وطرق الوقاية منها.

أما في الفصل الثاني: حاولنا إلقاء الضوء على التحليل المالي وأهميته لدى البنوك التجارية في منح القروض من مختلف الجوانب.

صعوبات البحث: الأزمة العالمية التي يمر بها العالم في الآونة الأخيرة إثر انتشار وباء كورونا بحيث أدى إلى صعوبة التنقل إلى الجامعات من أجل الحصول على مراجع لإثراء بحثنا هذا بمزيد من المعلومات من جهة، ومن جهة أخرى صعوبة الذهاب إلى البنوك من أجل الحصول على المعلومات لاستكمال الجزء التطبيقي بسبب عدم استقبال البنوك للمتربصين في إطار إجراءات الوقاية من الوباء التي تتخذها البنوك.

الفصـــــل الأول

مدخل عام حول البنوك التجارية والقروض

- المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.
- المبحث الثاني: موارد واستخدامات البنك التجاري.
- المبحث الثالث: عموميات حول القروض.

تمهيد:

إن البنوك التجارية من المؤسسات المالية التي أضحت تكتسي أهمية معتبرة ضمن مكونات الأنظمة المالية للمجتمعات الحديثة، يرجع هذا إلى تطور وتنامي الخدمات التي تقدمها، هذه الأخيرة التي تمثل إحدى الوسائل الأزمة لإتمام المعاملات المالية لمختلف الأنشطة المالية.

إن البنوك التجارية، باعتبارها من أهم عناصر الوساطة المالية، وكان نشاطها في الماضي القريب يرتكز أساسا على قبول الودائع ومنح الائتمان، تحولت حديثا إلى القيام بالاستثمارات وتملكها لمشاريع صناعية وتجارية وخدمية، ذلك ما أدى إلى تعدد الفروع الناشطة للبنك الواحد داخليا وخارجيا.

ومع تعدد أوجه نشاط البنوك التجارية، وتنامي شبكة فروعها على المستوى المحلي والدولي، أضحت العمليات المالية التي تقوم بها هذه البنوك أكثر تعقيدا، مما يضع على عاتق الوظيفة المالية بهذه المؤسسات مهاما أكثر دينامكية، تستلزم متابعتها وتوفير المزيد من الإمكانيات وبذل الكثير من الجهود.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى التطرق إلى ماهية البنوك التجارية، من خلال التعرف على نشأتها، إلى مفهومها وإلى أهم وظائفها، من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: موارد واستخدامات البنك التجاري.

المبحث الثالث: عموميات حول القروض.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

إن البنك التجاري كان في الماضي يلعب دور الوساطة بين المودعين والمقترضين اضحى يتميز عن غيره من المؤسسات المالية الأخرى بتقديم تشكيلة متعددة من الخدمات.

ومنه سيتم خلال هذا المبحث، التعرف على ماهية البنوك التجارية من حيث الأهمية، الأهداف والخصائص وكذلك أهم الوظائف التي تؤديها هذه الأخيرة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

أولا: نشأة وتطور البنوك التجارية

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل العراق القديمة سنة 4000 ق.م أما الإغريق لقد عرفوه قبل الميلاد بأربعة قرون العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وجمع الودائع ومنح القروض، أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية

أما ظهور البنوك بشكلها الحالي فيعود إلى الفترة الأخيرة مع ظهور النقود الورقية ومن ثم فالشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية هو الصراف أو الصيرفي الذي يتعامل مع بيتها بدلاتها بعملات وطنية، وبتقدم التجارة وظهور الفائض من النقود وبالذات في البندقية وبرشلونة بدأت ظاهرة إيداع النقود لدي جهة النقود لدي جهة مأمونة وموثوق بها لدى الصراف بغية الحفاض عليها من الضياع مقابل إصدار شهادات إيداع رسمية بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة.

وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن جزء من الأموال كبيرا، وأصبح البنك يقدم فائدة للمودعين، ويقرضها بنسب مالية لأن البنوك ورثت هذه الوظائف عن الصيارفة، فبعد أن كان الغرض منها هو حفظ الأموال من الضياع، أصبح هؤلاء يتطلعون إلى فائدة، مما عجل بظهور القوانين المنضمة لعمل البنوك ولقد اقتصر إصدار النقود على بنوك معينة وهي البنوك المركزية.[1]

[1]– شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989م، ص 24 ،25.

في هذا السياق ظهر أول بنك حكومي في البندقية عام1517م ثم بك أمستردام عام 1609م، ولقد أتى تطوير وزيادة الإنتاج إلى ازدهار التجارة الخارجية وزادت الحاجة إلى القروض، فتغير وجه الرأسمالية الربوبية القديمة حيث لم تعد مهمتها هي إقراض المحتاجين للاستهلاك فقط، بل تنوعت العمليات ومهدت للرأسمالية المصرفية التي تمتلك البنوك في تجارة النقود.

ومع ظهور المشروعات الصناعية الكبرى المتطلبة لأموال ضخمة بدأت البنوك تعتبر جهازا فعالا في خدمة الرأسمالية من خلال تجميع المدخرات وإقراضها لرجال الصناعة فأصبحت وسيط ماليا بين المستثمرين والمدخرين.

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

تعريف1: البنوك التجارية هي إحدى المنشآت المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت كما أنه يتم على عاتقها تسوية كافة المعاملات المالية التي تنشأ بين منشآت الأعمال والأفراد وذلك بالإضافة إلى كونها أداة مهمة لمنح التمويل اللازم سواء للمستثمرين والتجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان.[1]

تعريف2: يعرف قانون النقد والقرض في مادته (114)البنوك التجارية على أنها اشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية إجراء العمليات الموضحة في المواد(11) إلى (113) من هذا القانون، بحيث تضمن هذه المواد وصف الأعمال التي تكلف بها البنوك التجارية وهي تنحصر فيما يلي :

- ✓ العمل على جمع الودائع والمدخرات من الجمهور.
- ✓ القيام بمنح القروض.
- ✓ توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.[2]

تعريف3: يقصد بالبنوك التجارية المؤسسات التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما فب ذلك المساهمة في

[1]– محمد سعيد أنور سلطان، ادارة البنوك، دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية، 2005، ص14.

[2]– قانون النقد والقرض، ص90_10.

إنشاء المشروعات، وما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[1]

ومما سبق نستنتج أن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية نقدية تربط بين أصحاب العجز المالي وأصحاب الفائض المالي.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بمجموعة من الوظائف المختلفة على غرار الوظيفة الأساسية وهي خلق النقود الكتابية أهمها ما يلي :

1. خلق نقود الودائع :

يعتبر خلق النقود الكتابية من أوسع أنواع النقود انتشارا في المجتمعات الحديثة، فالفكرة الأساسية تأتي من اعتياد الأفراد في المجتمعات الحديثة على تسوية مدفوعاتهم عن طريق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم في البنوك التجارية

2. قبول الودائع:

يعتبر من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية حيث يتم خلق النقود الائتمانية عن طريق هذه الودائع وهي الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية، ويلاحظ أن الودائع تنقسم إلى أنواع مختلفة وهي:

- **الودائع الجارية:** وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها بدون إنذار سابق.
- **الودائع لأجل:** وهي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة المتفق عليها.
- **الودائع بإخطار:** وفيها يخطر المودع بنكه برغبته في السحب في مدة زمنية متفق عليها.
- **ودائع الادخار:** شبه الودائع الجارية في عملية السحب أي يمكن سحبها دون سابق إنذار ولكن بفرق أنه يتم الإيداع مقابل فائدة تدفع للمودع وفي أوقات معينة متفق عليها سابقا.

يمكن القول أن هذه الودائع تفتح للأفراد والمؤسسات لتشجيعهم على الادخار.[2]

---

[1]– عبد الغفار حنفي، عبد السلام ابو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، 2003، 2004، ص26 .

[2]– أحمد حشيش عادل، اقتصاديات النقود والبنوك، بيروت، كلية الاقتصاد، ط3، 1996، ص 28 .

1. تقديم القروض:

وهو ما يعرف بمنح الائتمان حيث تقوم البنوك التجارية بالإقراض، يعتبر هذا الأخير من المهام التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية حيث تقوم بمنح رجال الأعمال ائتمانا قصير الأجل مما يعطيهم وسيلة دفع حاضرة كالأوراق النقدية والودائع تحت الطلب تستخدم في تمويل العمليات التجارية أو الإنتاجية، في مقابل هذه الخدمة التي تؤديها البنوك التجارية والتي يترتب عنها تخليها عن بعض أموالها لمدة معينة هي مدة القرض فإنها تحصل على مبلغ يمثل نسبة معينة من مبلغ القرض ويسمى هذا المبلغ بالفائدة وتحصل هذه النسبة على أساس سنوي.[1]

2. خصم الأوراق التجارية:

يعتبر هذا الإجراء من أهم وظائف البنوك التجارية في العصر الحديث، وتزداد أهميته بازدياد ظاهرة المعاملات الآجلة بين الأفراد في المجتمع، فالتاجر يبيع بأجل ويحصل على كمبيالات مستحقة الدفع في الفترات المستقبلية مقابل مبيعاته، فمع تراكم الكمبيالات في يده فهو لا يستطيع الاستمرار في نشاطه التجاري.

إذن فهو يلجا للبنك ليخصمها له أي يدفع له البنك قيمتها قبل أن يحل أجلها فيكون البنك في هذه الحالة قد قدم قرضا قصير الأجل مدته تاريخ استحقاق الكمبيالة ومبلغ الفائدة يعادل الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية ونسبة الفائدة إلى القيمة الاسمية للكمبيالة تعرف بسعر الخصم.

1. وظيفة الإشراف والرقابة:

تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

2. بعض الوظائف الأخرى:

- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح اعتمادات مستندية تشمل على اعتمادات الاستيراد وأخرى للتصدير ويحقق البنك التجاري أرباحه بصفة خاصة بمقدار الفرق بين الفوائد التي يودعها المودعين وتلك التي يتحملها المقترضين والعمولات والأجور التي يحصلها البنك مقابل تقديم الخدمات لعملائه.

[1]– عبد الله أبو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية، الجزائر، يهاد الدين للنشر والتوزيع، 2000، ص ص 15، 16 .

- قيام البنك بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفة سواء كانت هذه المستحقات شيكات أو كمبيالات أو سندات اذنية مستحقة لصالحها أو أسهم، كذلك يدفع ديونه لمستحقيه.
- قيام البنك بتجميع مدخرات العملاء بشكل ودائع ادخر أو صندوق التوفير وإعطائهم فوائد عنها ثم استثمار هذه المدخرات في شراء سندات.
- قيام البنك بالتعامل في أوراق المالية على اختلاف أنواعها لمصلحة عملائه أو لمصلحته الشخصية. واستبدال البنك للعملات الأجنبية بالعملة الوطنية والعكس لصالح العملاء.
- تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتهم الغالية من مجوهرات، أوراق مالية، نقود وغيرها[1].

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

أولا: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية

1. البنوك التجارية العامة:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى والتي تباشر نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان القصير ومتوسط الاجل، كذلك تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي، وتمويل التجارة الخارجية.

2. البنوك التجارية المحلية :

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا، مثل محافظات معينة، أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها، كذلك في ترتبط بالبيئة المحيطة بها، وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.[2]

[1]– عبد الله أبو عتروس، مرجع سابق ، ص 17 .

[2]– محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، عمان، ط، 1، 2007، ص 32.

ثانيا: من حيث حجم النشاط:

1. **بنوك الجملة:** ويقصد بها البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.
2. **بنوك التجزئة:** ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى، لكنها تسعى لجذب أكبر عدد يمكن وتتميز هذه البنوك بما لا تتميز به البنوك الأخرى، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ثالثا: من حيث عدد الفروع :

1. **البنوك التجارية ذات الفروع:** وهي تلك البنوك التي تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانونيا، لها فروع متعددة تغطي اغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن البنك الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهدف بها الفروع.

ويتميز هذا النوع من البنوك بانه يعمل على النطاق الوطني ويخضع للقوانين العامة للدولة، وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي، كما تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم القروض قصيرة الآجال ومتوسطة الآجال، كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي.

2. **بنوك السلاسل:** نشأت بنوك السلاسل مع نمو كبير لحجم البنوك التجارية، ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها لمختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تعد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك مفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم البيانات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة، كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها ببعض، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية. [1]
3. **بنوك المجموعات:** وهي أشبه بالشركات القابضة التي يتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتملك معظم رأسمالها وتشرف على سياساتها ونقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري،

[1]– محمد السعيد انور، ادارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، الإسكندرية، 2005، ص 17.

وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا[1].

4. البنوك الفردية: وهي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، ويتميز عن باقي أنواع البنوك بانها تقتصر وتوظيف مواردها على اصول بالغة السيولة مثل :الأوراق المالية، الأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم موادها.

د- البنوك المحلية: وهي تنشا لتباشر مهامها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مدينة محددة، وإذا كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية، فإن البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية وأشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عمله.[2]

[1]- بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط 3، 2007، ص70 .

[2]- المرجع نفسه، ص70 .

المبحث الثاني: ميزانية البنك التجاري البنك التجاري

يمكن التعرف على موارد واستخدامات البنك التجاري من دراسة عناصر الأصول والخصوم في الميزانية، ومن المعروف أن ميزانية البنك كأي مؤسسة أخرى تصور مركزه المالي في تاريخ معين بصفة شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب رأسماله والمتعاملين معه. فالخصوم تمثل القيم التي يلتزم بها البتك، والأصول تمثل موجودات هاو حقوقه التي تعادل قيمتها الدفترية التزاماته في ذات التاريخ المعين، وتمثل التزامات البنك بعناصره المختلفة الموارد التي حصل عليها من مصادر مختلفة، كما تمثل الحقوق المقابلة أوجه الاستخدام المختلفة التي تقابل هذه الموارد، وعليه فدراسة كل من عناصر الخصوم والأصول في ميزانية البنك التجاري تكشف عن موارده واستخدامه على التوالي :

الجدول رقم (01): ميزانية البنك التجاري

الأصول	الخصوم
الأصول المتداولة : نقد في الصندوق ولدى البنك الأوراق النقدية أ. استثمارات واذنات الخزينة والسندات ب. استثمارات في الأسهم كمبيالات وشيكات مخصومة سلف وقروض مستغلة اصول ثابتة بعد الاستهلاك موجودات اخرى	**حسابات جارية ودائع تحت الطلب** أ. بالعملة المحلية ب. بالعملة الأجنبية ودائع التوفير ولأجل تحت اشعار ودائع البنوك الأخرى من الداخل والخارج تأمينات نقدية مختلفة مخصصات مختلفة رأس المال المدفوع احتياط قانوني احتياط اختياري أرباح مدورة
مجموع الموجودات	**مجموع المطلوبات**

المصدر: سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2008، ص275.

المطلب الأول :موارد البنك التجاري

إن خصوم أو موارد البنك إنما يحصل عليها من ثلاث مصادر: من رأس المال والاحتياطات ثم الودائع على اختلاف أنواعها، ولا شك أن عند بداية نشاط البنك فإن اعتماد البنك سيكون على رأس ماله إلى أن يمر بعض الوقت حتى يكتسب ثقة الجمهور ويمكنه أن يحصل على الموارد من أصحاب الودائع والودائع التي تمثل الجزء الغالب من موارد البنك ولذلك تقسم موارد البنك إلى موارد ذاتية وموارد غير ذاتية.

أ. **الموارد الذاتية:** وتشمل رأس المال المدفوع والاحتياطات.

- **رأس المال المدفوع:** وهو عبارة عن مجموع المبالغ التي دفعها مساهمو البنك بالفعل مساهمة منهم في رأسماله، ويمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطاته بتكوين مايلزمه من أموال ثابتة ومستلزمات هذا النشاط وما يتطلبه من الانفاق على تسيير أعماله، ومن المعروف أن رأس المال لا يعد ذا أهمية لموارد البنك التجاري، إنما تتمثل اهميته في كونه مصدر لثقة المدعين ولتدعيم مركز البنك في علاقته مع مراسليه بالخارج، وعادة تضع قوانين البنوك حدا أدنى لرأس المال المدفوع للبنك التجاري، وهذا ينص قانون البنك المركزي الأردني على أنه يجب إلا يقل رأس مال البنك التجاري بصفته شركة مساهمة عامة عن خمسة ملايين دينار أردني مدفوعا بالكامل.
- **الاحتياطات:** وايقصد بهذه الاحتياطات تلك المبالغ التي تقطع من الأرباح ولا توزع على المساهمين وتوضع جانبا في شكل احتياطي، وذلك بغرض استخدامها في انشطة معينة للبنك، وتتألف الاحتياطات من [1]:

- **الاحتياطي القانوني (الالزامي):** وهو مجموع ما يقتطعه البنك من صافي أرباحه كل عام وبنسبة يحددها البنك المركزي، ويبقى البنك يقتطع النسبة يضيفها إلى احتياطاته الاجبارية حتى يصبح هذا الاحتياطي مساويا لرأس المال المدفوع للبنك التجاري.
- **الاحتياطي الاختياري:** وهو احتياطي يقوم البنك من اقتطاعه من صافي أرباحه بشكل اختياري وبالنسبة التي تلاؤمه، وليس إجباري، وذلك لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له المصرف في المستقبل.
- **الأرباح المدورة:** وهي الأرباح غير الموزعة من السنوات السابقة للبنك التجاري، وسميت بالأرباح المدورة لأن المصرف يجمعها كل عام ويضيفها إلى الميزانية بشكل دوري.

[1]- سامر بطرس جلدة، مرجع سابق، ص85، 86 .

وهكذا فإنه كلما ارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطي إلى الودائع كلما قل الخطر الذي يتعرض له المودعين في فترات الضيق المالي والازمات، ومع ذلك فإن الموارد الذاتية للبنك التجاري تحتل دائما نسبة صغيرة من مجموع موارد البنك، فالمورد الاساسي للبنك هو من الودائع على اختلاف أنواعها. [1]

ب.الموارد الغير الذاتية:

الموارد الغير الذاتية تتمثل في الودائع بمختلف أنواعها والقروض التي يقترضها البنك من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي إلا أن الجزء الغالب والنسبة الكبرى من الموارد غير الذاتية تتمثل في الودائع، بل أن الودائع تمثل النسبة الغالبة من جميع الموارد الذاتية وغير الذاتية.

وتستمد البنوك الشطر الاعظم من مواردها مما يودعه الأفراد والمشروعات لديها من الأموال، لذا فإن أهم مايميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات التي تحترف الاقتراض (كبنوك الادخار) هو مقدرة البنوك التجارية على خلق الجانب الأكبر من الموارد التي تستعملها في مزاولة نشاطها بمناسبة ما تزاوله من عمليات التسليف والاستثمار، وتتوقف مقدرة البنك على ذلك حسب ما لديه من رأس المال واحتياطات، وما أودع لديه الأفراد من اموال. [2]

الاقتراض: ويمثل الاقتراض موردا آخر من موارد البنك غير الذاتية، حيث ان البنوك قد تحتاج إلى موارد إضافية في مراسيم معينة فلذلك فإنها تلجا إلى الاقتراض من البنوك الأخرى والبنك المركزي[3].

المطلب الثاني: استخدامات البنك التجاري

يقصد بأصول أو استخدامات البنك التجاري، جميع الموجودات التي في حيازاته وجميع الحقوق التي له بدفع الغير، ولما كانت الخصوم هي الموارد بالنسبة إلى البنك، فالأصول تعتبر هي الأوجه المختلفة لاستخدامات هذه الموارد أو الخصوم، أو بمعنى آخر تمثل استثماراته وكيفية توظيف أموال المصرف التجاري.

وأول ما يلاحظ على هذه الأصول هو تفاوتها تفاوتا كبيرا فيما بينهما سواء كان ذلك من حيث السيولة أي سهولة التحويل إلى نقود بدون خسارة ام من حيث الربحية أي المقدرة على خلق الإيراد.

---

[1]– سامر بطرس جلدة، مرجع سابق، ص 86 .

[2]– خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الإسكندرية، مصر، دار وائل للنشر، 2000، ط2، ص86 .

[3]– المرجع نفسه، ص86 .

ومن المعروف أنه كلما ازدادت سيولة الأصول، قلت الربحية، أي أن فكرة السيولة تتعارض دائما مع فكرة الربحية، ومن ثم فإنه يكون من الضروري للمصرف عند توزيعه لموارده على الاستخدامات المختلفة أن يراعي ضرورة أن يكون هذا التوزيع محققا لأكبر قدر ممكن من الربح مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة، وفيما يلي نورد إيجاز لأهم عناصر أصول المصرف التجاري:

1. الأصول المتداولة:

هي تلك الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقدية خلال سنة مالية واحدة، أو دورة تشغيلية واحدة أيهما أصول، وتشمل الأصول المتداولة مايلي:

- **نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك cash:** وتعد أكثر الأصول المتداولة سيولة.
- **النقود الجاهزة في خزائن البنك التجاري:** فأول بند في أصول ميزانية البنك التجاري يكون من النقود الجاهزة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه، وهي تتكون من أوراق البنكنوت والعملة التي يحتفظ بها البنك لمواجهة طلب النقود الحاضرة أي صرف الشيكات المقدمة له، وتسمى هذه النقود بالاحتياطي النقدي.
- **ارصدة لدى البنوك الأخرى:** الاحتياطي النقدي قد يتكون ايضا من مقدار النقود الحاضرة التي يحتفظ بها لدى البنوك الأخرى.
- **ارصدة لدى البنك المركزي:** وغالبا ما قد يكون رصيد المصرف من الاحتياطات ويكون على شكل حساب جاري باسم المصرف لدى البنك المركزي. [1]

وبالخبرة فإن البنك يعلم مقدار الاحتياطي النقدي الذي يجب عليه أن يحتفظ به لمواجهة طلبات أصحاب الودائع وعادة فإن النسبة تتراوح بين 7% إلى 30% من مقدار الودائع يحتفظ بها كاحتياطي نقدي ونسبة الاحتياطي النقدي تختلف من دولة إلى أخرى متوقفة على عدة عوامل حيث تبلغ هذه النسبة في إنجلترا 61% وفي الولايات المتحدة 10%، ولاشك أن هذا النوع من الأصول يتصف كما ذكرنا سابقا بأعلى درجات السيولة، ولكن البنك التجاري لا يحصل على أية عائد من احتفاظه على هذه الأصول.

1. **محفظة الأوراق المالية:** وتشمل ما يمتلكه المصرف من سندات مالية وهي:

- ✓ استثمارات المصرف في أذونات الخزينة.
- ✓ السندات المالية التي تصدرها الحكومة الأردنية أو حكومات أخرى.

[1]– أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، ط2، 1996، ص10 .

- ✓ استثمارات في أسهم وسندات شركات أخرى غير حكومية سواء محلية أو أجنبية.

2. الأوراق التجارية: الأوراق التجارية عبارة عن صكوك تتضمن التزاما بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء بعد وقت قصير وتقبل التداول بطريق التظهير أو المناولة ويقبلها المصرف التجاري كأداة تسوية الديون والمراد بالأوراق المالية التجارية هنا الكمبيالة والسند الأدنى أما الشيك فيستحق الدفع لدى الإطلاع بواسطة المصرف المسحوب عليه، وتقبل البيئة التجارية على التعامل بهذه الأوراق كأداة لتسوية الديون نظرا لسهولة تحولها إلى نقود قبل حلول أجل الوفاء بتقديمها للخصم لدى البنوك.

3. حسابات جارية مدينة: وهي أكبر بند في جانب الأصول أو الموجودات نظرا لأنها تعتبر أحد الأشكال الرئيسية لتوظيفات البنك التجاري وهي حسابات جارية تعود للبنك التجاري تودع لدى البنوك التجارية الأخرى أو لدى البنك المركزي.

4. سلف وقروض مستغلة: إن القروض والسلف التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها إنما هي أكثر أنواع الأصول ربحية فربحية البنك التجاري تتوقف على مقدار القروض والسلف التي يمنحها البنك لعملائه ولكن من وجهة نظر الأمان والسيولة فإن القروض والسلفيات لذا يعتبر أصول غير مقصد ولكن في هذه الحالة فإن السيولة لا تهمل كلية، فالبنوك عادة ما تعتمد الي منح القروض القصيرة الأجل وذلك للعملاء من التجار والصناع الذين يحتاجون إلى موارد تحويلية تفوق مقدار ما لديهم فيلجئون إلى البنوك للتحصيل على ما يحتاجون إليه مما تزيد من مواردها الذاتية، وتكون هذه القروض عادة لتمويل رأس المال العامل بحيث أن مدة القروض تكون محدودة بدوره رأس المال، يستطيع البنك أن يجمع بين عاملي الربحية والسيولة.

5. الأصول موجودات ثابتة بعد الاستهلاك: وتصنف على أنها طويلة الأجل إذا لم يكن في نية المؤسسة أو المصرف تحويلها إلى نقد، أو امتلاكها بالكامل خلال سنة مالية واحدة، ويقصد بها ما يمتلكه المصرف من أملاك خاصة كفروع البنك والمعدات والمباني والممتلكات والأثاث والتجهيزات والأصول الملموسة وذلك بعد طرح قيمة الاستهلاك من قيمة الأصول وهذه الأصول جميعها تشترى بقصد استخدامها على مدة عمرها الانتاجي في النشاط الرئيسي للبنك بهدف تحقيق الربحية.

6. موجودات أخرى: وهي أية موجودات أخرى لدى المصرف التجاري لم يسبق ذكره في أي من البنود السابقة. [1]

[1]– زياد رمضان ، إدارة البنوك ، دار وائل للنشر، ط3 ، 2006 ، ص 133 .

7. **الربحية والسيولة والمركز المالي للبنك (يسار البنك):** إن تحليل ميزانية البنك يقتضي منا أن نتفهم الأسس التي يقوم عليها البنك وفقا له باختيار أصوله، لذلك يقتضينا الأمر التعرض إلى الربحية والسيولة والمركز المالي للبنك فالبنوك تعتبر مؤسسات للإقراض ويعمد المشرفون على إدارتها إلى السعي إلى تحقيق ربح لحملة الأسهم، والبنوك في نفس الوقت هي مؤسسات لها سلطة خلق النقود ذلك لأن خصومها من الودائع هي عبارة عن النقود (ودائع تحت الطلب) أو شبه النقود (ودائع لأجل) ومع مثل النوع من الخصم فإن البنوك تواجه مشكلة السيولة ذلك لأن هذه البنوك لابد وأن تكون مستعدة لدفع نقود حاضرة في مقابل ما يطالبه أصحاب الودائع من تحويل جزء من ودائعهم إلى نقود، ولذلك يجب أن يكون لدى البنوك مقدار الكافي من النقود الحاضرة لمواجهة مثل هذه الاحتمالات. [1]

[1]– زياد رمضان، مرجع سابق، ص 134 .

المبحث الثالث: عموميات حول القروض

تعد القروض الاستخدام الرئيسي لودائع البنوك التجارية، وهي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الرئيسي لمواردها ولذلك توجد هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض لطالبي الائتمان، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم القروض، وظائفها وأنواعها، بالإضافة إلى الخطوات المتبعة في منح القروض، كما سيتم التطرق إلى مخاطر منح القروض وطرق الوقاية منها.

المطلب الأول: القروض وظائفها وأنواعها.

أولا: مفهوم القروض

تعريف1: القروض هي افعال الثقة بين الأفراد ويجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن (ويتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في البنك ذاته) بمنح أمواله (بضاعة، نقود...) إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض يسمى بالفائدة. [1]

تعريف 2: تعتبر مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال فهو يبادله قيمة حاضرة عل أمل الحصول على قيمة آجلة عن سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه. [2]

تعريف3: القرض هو مقياس لقابلية الشخص المعنوي أو الاعتباري للحصول على قيمة حالية مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل. [3]

ومما سبق نستنتج تعريف شامل للقروض: هي تلك الخدمات التي تقدمها البنوك للزبائن والتي يتم بها تزود الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها.

ثانيا: أنواع القروض

تشمل القروض على عدة أنواع نفصلها فيما يلي :

---

[1]– الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007، ص55 .

[2] - عبد المعطب رضا رشيد، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 31 .

[3]– المرجع نفسه، ص31.

1. القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال: نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهر، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الانتاج (النشاط) مثل التموين والتخزين، الانتاج والتوزيع ... الخ، تصنف هذه القروض إلى نوعين هما القروض العامة والقروض الخاصة.[1]

أ. القروض العامة: سميت هكذا كونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

- **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات، ويتم اللجوء إلى نوع هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا.
- **السحب على المكشوف :**هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة.
- **قروض الموسم:** تنشا عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال، بل إن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية.
- **قروض الربط:** هو قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

ب.القروض الخاصة: توجه لتمويل أصل معين وهي غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وتنقم إلى 3 أنواع وهي:

- **تسبيقات على البضائع:** هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول على مقابل ذلك على بضائع لضمان القرض.
- **التسبيقات على الصفقات العمومية:** الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقات الشراء أو تنفيذ الشراء أشغال الفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية (الواردات) أو الجمعات المحلية أو المتوسطة العمومية أن الطابع الإداري من وجهة والمقاولين والموجودين من جهة أخرى.

[1]– محمود حسين صوان، اساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، الأردن، ط2 ، 2008، ص42 .

- **قروض الالتزام:** لا يتجسد في إعطاء الأموال الحقيقية، وإنما يتمثل في الضمان التي يقدمها البنك لعملائه لتمكينهم من الحصول عل أموال من جهة أخرى، والبنك ملزم هنا على السداد إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته، وتتميز في 3 أشكال: الضمان الاحتياطي، الكفالة والقبول.

2.القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

وتعني عملية تمويل الاستثمارات ان البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة ليست بالقصيرة يمكن أن يمتد على كل حال من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار، فمثلا إذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على آلات ومعدات فإنه يتعلق بتمويل متوسط الأجل، أما إذا تعلق بتمويل عقارات فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل، وتنقسم قروض الاستثمار إلى نوعين هما:

- **عمليات القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات:** نميز نوعين:

- **القروض متوسطة الأجل** : توجه لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل ...الخ.

- **القروض طويلة الأجل:** هي قروض موجهة لنوع من الاستثمارات تفوق في الغالب 7 سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية 20 سنة، وهي توجه نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات. [1]

3.عمليات القرض الحديثة (الائتمان الإيجاري) :

ظهرت عند الحاجة إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات، ويكون من خصائصها تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية، فالائتمان الإيجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل.

- **الائتمان الإيجاري:** هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها البنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا لذلك، بوضع آلات ومعدات وأية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار. [2]

ثالثا: وظائف القروض.

1.وظيفة تمويل الإنتاج: إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المتعلقة بالاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، ولما كان من المعتد توفير هذا القدر الكامل من الادخارات

[1]– محمود حسين صوان، مرجع سابق، ص43 .

[2]– عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 84 .

والاستثمارات الفردية أو الخاصة، لذا فإن اللجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على القروض أصبح امرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الانتاجية والاستثمارية المختلفة.

2.وظيفة تمويل الاستهلاك: يقصد بها حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية بدفع أجل بتنميتها إذن قد يعجز الأفراد على توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية بواسطة الدخل الجاري لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة القروض التي تقدمها لهم هيئات مختلفة.

3.وظيفة تسوية المبادلات: إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإبرام الذمم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد، أو كمية وسائل الدفع في المجتمع على الأهمية النسبية لنقود الودائع (الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقد، ويعني استخدام القرض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبرام الذمم بين الأطراف المختلفة.[1]

المطلب الثاني: إجراءات وخطوات منح القروض

يمر منح القروض بعدة مراحل تحتوي أو تتضمن هذه المراحل مجموعة من الإجراءات والخطوات التي يقوم بها البنك اتجاه طالبي القروض قبل الموافقة على منحهم القرض أو عدم منحهم إياه، يمكن إيجاز هذه المراحل فيما يلي:

1. الفحص الأولي لطالب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحياته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، خاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب والانطباعات التي يعكسها لقاء الزبون مع المسؤولين في البنك والتي تبين شخصية وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشآت وخاصة من القرار المبدئي بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للزبون.

2. التحليل الائتماني للعميل: ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناءا على المعاملات السابقة مع البنك ومدى ملائمة رأسماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشاة.

3. التفاوض مع المقترض: يعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي يتم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن

[1]– ناظم محمد الشفري، النقود والمصارف، العراق، دار الكتاب والطباعة، 1995، ص ص112، 113 .

تحديد مقدار القرض والغرض الذي يستخدم فيه، كيفية صرفه، طريقة سداده، مصادر السداد، الضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة، العمولات المختلفة. ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والزبون للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.[1]

4. اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض أما بقبول الزبون أو بعدم قبوله شروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشاة الطالبة للاقتراض معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي وصنف القرض والغرض منه، الضمانات المقدمة، مصادر السداد وطريقته في السداد، إضافة إلى ملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية، والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض وبناء على ما ذكرناه يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

5. صرف القرض: يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة واستيفاء التعديلات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6. متابعة القرض والمقترض: الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المؤسسة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة ايضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ لإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاض على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

7. تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا ما لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة (الإجراءات القانونية، تأجيل السداد، تجديد القرض). [2]

8. استرداد الأموال: عند استحقاق الأصل والأقساط، يتم تحصيل القرض.

9. التقييم اللاحق: والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الاهداف الموضوعية قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتلافيها مستقبلا.

10.بنك المعلومات: ومن الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة إلى البداية الأولى التي فيها رسم السياسات ووضع

[1]– اسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016، ص 276 .

[2] – المرجع نفسه، ص 277 .

الأهداف والأولويات[1].

المطلب الثالث: مخاطر منح القروض وطرق الوقاية منها.

تعتبر مخاطر منح القروض من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية، وقبل التطرق إلى أهم المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية سنتطرق إلى التعرف على مفهوم الخطر والمخاطرة.

أولا: مفهوم الخطر والمخاطرة

1. مفهوم الخطر (Risque): يقصد به عدم التأكد من حصول الشيء مع معرفة احتمال حصوله وكلما اقترب احتمال الحدوث من 50% زاد الخطر، وكلما اقترب الحدوث من 100% أصبح الخطر أكيد الحدوث وكان من الأفضل عدم اتخاذ القرار المؤدي لحدوث الخطر. [2]

وبصفة عامة الخطر هو انعكاس أو تغيير عدم التأكد الذي ينطوي عليه بالمستقبل.

2. مفهوم المخاطرة :

- **يعرف Vaughan** المخاطرة بانها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع [3].

- **يعرفها "هندي"** بانها التقلب في العائد المستقبلي ويتفق معه في ذلك "سينكي" حيث يشير إلى أن ذلك يمثل التعريف الشائع في التمويل. [4]

وبصفة عامة تعرف المخاطرة على أنها الآثار المواتية الناشئة عن إحداث مستقبلية متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأسماله.

---

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2008، ص 132 .

[2]– السنوسي محمد الزوام، مختار مجمد ابراهيم، مداخلة بعنوان " تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال _ التحديات _الفرص الافاق "_ مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول "ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في ضل الازمة المالية العالمية، المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة، الاردن، في الفترة 11_10 نوفمبر 2009، ص8 .

[3]– طارق عبد العال، تقييم اداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 1999، ص 17 .

[4]– حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، دفعة2012/2011 ، ص4 .

ثانيا: مخاطر منح القروض.

إن البنك قبل منحه لمجموعة من القروض، عليه تقدير حجم وطبيعة المخاطر المتعلقة بذلك القرض، لأن هذه الخطوة تعتبر ضرورية وهي تدخل ضمن دراسة البنك للملف المتعلق بهذا القرض، فالبنك قد يوافق على إقراض الزبون ويتحمل في الأخير المخاطر المترتبة على ذلك القرض، وقد تؤثر هذه المخاطر على أسعار الفائدة إذ من الضروري أن ترتفع هذه المعدلات مع تفاوت وارتفاع حجم الخطر على القرض الممنوح حتى يتمكن البنك من ضمان تسديد هذا العميل لأصل القرض وفوائده، وبتعدد هذه المخاطر واختلافها والتي تدفع البنوك إلى استبعاد ورفض مثل هذه القروض ومن أبرزها:

1. **خطر عدم التسديد:** وهو يتعلق بالمدين، إذ أن العميل لا يمكنه تسديد قيمة القرض وفوائده وذلك لأسباب تتعلق بنشاطه أو نتيجة لتدهور حالته المالية، الأمر الذي يجعله يتماطل في عملية التسديد.
2. **خطر معدل الفائدة:** نقصد به تلك التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الفائدة في المستقبل فالبنك إذا منح قرضا لعميله بعد لاتفاق على سعر فائدة معين وبتغير العوامل المؤثرة على نشاطه الاقتصادي ارتفعت أسعار الفائدة في السوق والتي حتما ستؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة والتي تم التعاقد عليها فعلا.
3. **خطر التجميد:** يرجع ذلك لكون العميل لا يستثمر الأموال المقترضة وإنما يتركها مجمدة لا ينتج عنها عوائد على المدى الطويل، أي أنه لا يستغلها في مشاريع منتجة في حين أنه كان بإمكان البنك ان يستثمرها في مكان العميل ليتحصل على أرباح.
4. **خطر التضخم:** هذا النوع من المخاطر يؤثر على عملية منح القروض والتي تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للقروض وفوائدها، نتيجة لذلك يتحمل البنك أضرار وأعباء مختلفة لم يخطط لها مسبقا. [1]
5. **خطر الخزينة:** يتعلق الأمر بالتزايد الهائل في لبات القروض المقدمة من الزبائن وعدم ملائمتها مع طلبات المودعين بسحب أموالهم، فيجد البنك صعوبة في كيفية التوفيق من السحب المستمر للودائع المودعة والتي تكون غير متوقعة والقروض المطلوبة في آن واحد.

[1]– اسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص 283 .

6. **خطر سعر الصرف:** ويخص التغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف في مجال الأسواق المالية، ويكون ذلك في حالة قرض اعتمادي، وهذه التغيرات تحدث نتيجة للتطورات المتعددة والمتجددة التي تحدث يوميا على مستوى النشاط الاقتصادي. [1]

ثالثا: كيفية التقليل من مخاطر القروض

في حالة إذا لم يسير البنك مخاطره بشكل محكم خلال ممارسته لعملية أو لمحة منح القروض فإنه سيواجه مخاطر تختلف حدتها حسب قيمة التمويل الذي قدمه، من أجل التقليل من حدة هذه المخاطر فإنه يستعين بالتسيير الذاتي للحوادث وشركات التامين.

1. السير الذاتي للحوادث :

إجراءات التذكير: نتحدث عن الإجراءات التي لها أهداف مختلفة يستعمل من طرف المؤسسات التي تعرضت لتأخيرات في الدفع من طرف الزبائن وهذا بإرسال رسالة تذكير للزبون، وهذا قبل وصول وقت الاستحقاق للتذكير بأن هناك فاتورة دفع بتاريخ الاستحقاق بين المصدر الواعد والتعليمات الموجودة في الفاتورة، هذا الملف يجب أن يكتب بلغة الزبون وبعبارات مختارة لأن بعض الزبائن يحبون أن يتم تذكيرهم.

هذا النوع من الإجراءات له شكل مغاير يتعلق برسالة التذكير التي يجب أن يدفعها المصدر بعد تاريخ الاستحقاق عندما يستلم المصدر المبلغ أي لا يتم الدفع، وعدد هذه الرسائل هو ثلاث رسائل نفصلها فيما يلي:

- **الرسالة الأولى:** تذكر أن تاريخ الاستحقاق قد فات وأن التسديد لم يسجل: يبين أن الزبون قد نسي تاريخ الاستحقاق وظهر تاريخ الاستحقاق بتاريخ لاحق آخر.
- **الرسالة الثانية:** تبين عدم الدفع ويستعمل في هذه الحالة طريقة مباشرة يمكن التحدث عن طعن من النوع القانوني في حالة عدم وجود إجابات عند الوصول إلى هذا الحد فعلى المصدر إيقاف إيصال البضائع للزبون وهذا يمكن خطر الفقدان فإنه من الأجدر الاتصال بالزبون، للتفاهم والتشاور في القضية.

[1] – اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص 283 .

- **الرسالة الثالثة:** تتمثل في القيام بطعن كامل يجب إرسالها ببرقية مع إشعار وصول عندما تكون متبوعة بإحداث، فعليه يجب اللجوء إلى الحلول العقلانية، فيمكن للمصدر الاعتماد على بعض حالات التفاهم منها الغرفة التجارية الجزائرية الخارجة، المكاتب المختصة، المحاكم.

2. وضع وكالات التامين على خطر القرض:

➢ **الاحتفاظ بحقوق المؤمن عليه(حمايته):** على المصدر إعلان شركة التأمين بالتأخر في دفع أو انهيار مكانة المشتري، فإذا كان هناك تأخير في الدفع ب 30 يوم، عليه إيقاف كل إرسال البضائع هذه العمليات هامة جدا لحماية حقوق المصدر.

➢ **طلب التدخل:** بهذه الوسيلة يطلب المصدر لشركة التامين التدخل إلى جانب المشتري، من الممكن إرسال رسالة تذكير للحصول على المبلغ المستحق بنفسه، ومن هنا يجب التذكير أن تاريخ الملف (إصدار الملف) يبين نقطة الانطلاق وآجال التأخير.

في حالة طلب التدخل من طرف المصدر على هذا الأخير تقييم كل الملفات الخاصة بالعملية (عرض، نقود، فاتورة ...).

➢ **متابعة الملف:** عند ظهور خطر تأخير الدفع، على المصدر المؤمن عليه تحضير المحجوزات والمخزونات اللازمة.

عند وصول تاريخ الاستحقاق فإن المؤمن يقترب من شركة التامين لمتابعة عملية التسديد، وهذا لا يمنع المصدر من معرفة يوميا وضعية زبونه.

ورغم دفع التعويض أو الدفع الكامل للمبلغ المستحق لا تكون القضية مقفلة، لأن الفوائد التي تتحصل عليها شركة التامين تقسم مع المصدر بالنظر إلى قيمة المبلغ المستحق وقيمة المبلغ المعوض. [1]

[1]– لقصاري صبرينة، تسيير مخاطر القروض البنكية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدراسات الجامعية والتطبيقية في التجارة الدولية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، دفعة 2004، ص61 .

خلاصة الفصل:

انطلاقا مما سبق ذكره من معلومات حول البنوك التجارية والقروض، يمكن الخروج باستنتاج عام مفاده أن البنوك تعتبر مؤسسات مالية جهوية الوظيفة في الجهاز المصرفي، من خلال المعادلة الثلاثية الأطراف (الودائع والائتمانات وخصم الأوراق التجارية) والتي من خلالها تمارس هذه المؤسسات المصرفية وظيفتها البنكية.

والحديث عن القرض يتطلب مجالا واسعا من البحث، فبعد تسليطنا الضوء على مفهوم القروض وضبطه تعرضنا إلى مختلف الأساليب المعتمدة من طرف البنوك في منح القروض، تطرقنا إلى مفهوم القروض وإجراءات منحها وطرق الوقاية من مخاطرها، لينتهي بنا الأمر إلى أن سياسة الإقراض هي العمود الفقري للبنوك التجارية التي تعتمد الائتمان لتحقيق أرباح مختلفة.

وإذا كانت الوديعة تعتبر موردا نقديا بالنسبة للبنك وطرفا من الأطراف التي يبنى عليها الأساس البنكي، فالائتمان أيضا عنصرا مهما في تفعيل دور البنوك من خلال ممارسته لسياسة الإقراض التي بدورها بمجال دراسة واسعة وأهمية قصوى في توظيف أدواتها من أجل بلوغ الأهداف المسطرة من طرف البنك.

وانطلاقا من هذه الفكرة الأخيرة، تلجا البنوك إلى إيجاد وسيلة جوهرية في اتخاذ قرار منح القرض وذلك باستعمال التحليل المالي والذي سنحاول تسليط الضوء عليه من خلال الفصل الثاني الذي سنتطرق إليه.

الفصـــــل الثاني

دور التحليل المالي في منح القروض البنكية

- المبحث الأول:ماهية التحليل المالي.
- المبحث الثاني: إجراءات التحليل المالي.
- المبحث الثالث: تقنيات التحليل المالي في البنوك التجارية.

تمهيد:

تزداد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي في عالمنا المعاصر، فبسبب تعاظم دور أسواق رأس المال وتنوع وتعدد الأدوات المالية المتداولة فيها ودخولها فيما يعرف بحقبة العولمة ويمثل التحليل المالي بمفهومه البسيط في عملية مستمرة لمعالجة أو تشغيل البيانات المتوفرة عن المؤسسات الطالبة للقروض، والتحليل المالي بمدلوله الحقيقي لا يقتصر فقط على قراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المنشورة عن تلك المؤسسات وإنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تساعد على التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية وذلك ليتسنى لإدارة الائتمان أو المحلل الائتماني اتخاذ قرار منح الائتمان.

ونحاول من خلال هذا الفصل معرفة أهم المفاهيم الخاصة بالتحليل المالي حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني: إجراءات التحليل المالي.

المبحث الثالث: تقنيات التحليل المالي في البنوك التجارية.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة انتاجية معينة أو خلال دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، البنوك، المستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الاجراءات التصحيحية الازمة.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

أولا: تعريف التحليل المالي

لقد وردت عدة مفاهيم للتحليل المالي منها:

تعريف1: التحليل المالي هو عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة للمؤسسة. [1]

تعريف2: هو عبارة عن عملية من خلالها تبيان مواجهة القوة ومواجهة الضعف لدى المؤسسة من خلال تحليله للقوائم المالية لدى المؤسسة. [2]

من التعريفين السابقين نستنتج أن التحليل المالي هو عملية تتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، ساهم في تحيد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشاة بقصد اتخاذ القرارات.

ثانيا: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

يستعمل أو يستفيد من التحليل المالي في المؤسسة عدة أطراف داخليا أو خارجيا نوجزها فيما يلي:

المستثمرون_ إدارة المؤسسة _ سماسرة الأوراق المالية_ الدائنون _ العاملون في المؤسسة _ البنوك _ المصالح الحكومية_ المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي.

وجميع هذه الجهات ترتكز على النقاط التالية:

- ✓ معرفة ربحية المؤسسة.
- ✓ معرفة سيولة المؤسسة.
- ✓ معرفة سياسة توزيع الأرباح.
- ✓ معرفة الخطط المستقبلية والتخطيط السليم لها.[3]

---

[1]– فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008، ص2 _ 3 .

[2] – فيصل جميل السعيدة، عبد الله فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط 1، 2004، ص؟؟؟؟

[3] – المرجع نفسه، ص؟؟؟؟؟

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التحليل المالي.

أولا: أهمية التحليل المالي

هناك عوامل ساهمت في زيادة اهمية التحليل المالي منها مايلي:

1. **التطور الصناعي الكبير:** لقد أدى هذا إلى الحاجة إلى رأس المال ضخم من أجل إنشاء الصناعة وتجهيزها، وهذا يتطلب ضهور شركات مساهمة للتغلب على هذا المشكل **ومن** ثم الفصل بين الإدارة والملكية، من حيث الاعتماد على طبقة مهنية من المديرين تدير الوحدات نيابة عن المساهمين مع ضرورة تقييم خاصة بأدائهم المالي.

2. **الائتمان:** هو الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يصبح تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض ويتمثل في الفوائد والعمولات والمصارف.

3. **الاسواق المالية:** تعرف على أنها نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق المالية أو أصل معين، حيث يتمكن بذلك المستثمرين من بيع وشراء عدد الأسهم والسندات داخل السوق أما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال، ولكن مع نمو شبكات ووسائل الاتصال أدى ذلك إلى التقليل من أهمية التواجد في مقر سوق الأوراق المالية المركزي، وبالتالي سمحت بالتعامل الخارجي من خلال شركات السمسرة المنتشرة في انحاء العالم.

4. **تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:** إن نجاح شركات المساهمة في استثمار المدخرات، يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المدراء لذا فقد اهتمت الحكومة بإصدار قوانين للحماية خاصة فيما يتعلق بنشر القوائم المالية. [1]

من هذه العوامل يمكن أن نستخلص أهمية التحليل المالي فيما يلي:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- تحديد المركز الائتماني للمؤسسة.
- تحديد القيمة الاستثمارية للمشروع.
- تحديد مدى كفاءة العمليات المختلفة.
- تحديد مركز الشركة في قطاعها.
- تخطيط السياسات المالية للمؤسسة.

[1]– منير شاكر، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2005، ص ص8، 9 .

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية، المتمثلة بقراءة وتفسير البيانات المالية وتشكيلها بطريقة تساعد فئات مختلفة على اتخاذ القرار المالي المتعلق بنشاطات وعمليات مالية مختلفة.

ومن هذه الأهداف التي يسعى التحليل المالي إلى تحقيقها هي:

1. تحديد المركز المالي للمنشأة وتحديد قيمتها السوقية.
2. تحديد مركز المنشأة الائتماني سواء كان قدرة المؤسسة على الاقتراض أو قدرتها على تسديد دينها.
3. تحديد نسبة المخاطر المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري.
4. تحديد اتجاهات المؤسسة وطريقة أدائها وسياستها المالية.
5. تحديد فعالية وجدوى الاستثمار في كل نشاط.
6. المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد.
7. تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسؤولين في كل المواقع عند اتخاذ القرارات التي لها أثر مالي.
8. توجيه أصحاب الأموال والراغبين بالاستثمار إلى مجالات الاستثمار المختلفة والعائد المتوقع من كل مجال.
9. تحقيق نسبة العائد المتحقق على أموال الملاك في كل منشاة ودرجة المخاطرة المرافقة له[1]
10. تحديد نسبة نجاح المنشاة في تحقيق أهدافها وشبه الأرباح المحققة
11. استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة ادوات للتخطيط.
12. والرقابة وتقييم الأداء.
13. تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية (الفشل المالي).
14. تقييم المركز التنافسي للمشروع.
15. تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل.
16. تقييم مدى كفاءة ادارة الخصوم والأصول.
17. تقييم المركز الائتماني للمشروع[2].

[1]–هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ص166، 167 .

[2] – محمد مطر، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2006، ص3.

المطلب الثالث: خطوات ومحددات التحليل المالي

أولا: خطوات التحليل المالي

إن أي عملية تحليل مالي يجب أن تخضع لمجموعة الخطوات المنظمة لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه العملية وبالكفاءة العالية، غير أن هذه الخطوات تختلف حسب نوع التحليل المطلوب والهدف منه، ويمكن حصر خطوات التحليل المالي فيما يلي:

- ✓ التأكد من وجود التكليف من الجهة التي ترغب بالتحليل.
- ✓ التأكد من وضوح الهدف من التحليل.
- ✓ تحديد نطاق ومدخلات عملية التحليل والفترة المالية المشمولة بعملية التحليل.
- ✓ اعادة تبويب القوائم المالية.
- ✓ اختيار أساليب وأدوات التحليل المالي المناسبة والملائمة.
- ✓ استعمال المقاييس والمعايير للمقارنة بين الارقام المعيارية والأرقام الفعلية.
- ✓ إعداد خطة العمل والبرنامج.
- ✓ تنفيذ الخطة والبرنامج المرسوم.
- ✓ إظهار النتائج والاستنتاجات.
- ✓ كتابة تقرير التحليل المالي. [1]

ثانيا: محددات التحليل المالي

إن نجاح المحلل المالي في استخدام النسب المالية الملائمة وقدرته على إجراء تحليل مالي واكتشاف الانحرافات في أداء المنشاة التي يجري عليها التحليل وبيان أسبابها، كل هذه الإجراءات يسعى المحلل المالي إلى تحقيقها، وتحديد مجموعة العوامل والمؤثرات التالية:

1. يتحدد التحليل المالي بتوفر المعلومات والبيانات المالية الدقيقة والكافية والملائمة لعملية التحليل.
2. مدى تعدد أو شمول الجوانب التي يقوم المحلل المالي بتحليلها، فإن تحليل جانب واحد عن المنشاة لا يعطي المحلل فكرة كاملة عن وضع المنشاة.
3. يتحدد التحليل المالي بمدى صحة الاستنتاجات التي يتوصل اليها المحلل المالي كونه يتعامل مع حالات عدم التأكد.

[1]–هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص 167، 168 .

4. مدى قدرة وكفاءة ومهارة وخبرة المحلل المالي لعمليات التحليل فالمحلل غير الماهر قد يعطي نتائج عكسية.
5. مدى رغبة واستعداد واهتمام وإتباع المحلل بعملية التحليل الموكلة إليه.
6. مدى أهمية القرارات التي يتوقف اتخاذها على نتائج عملية التحليل المالي.
7. مدى تطبيق القواعد المحاسبية السليمة والكاملة على عمليات المشروع وتثبيتها بموضوعية في قوائمها المالية.
8. قدرة المحلل المالي على الحصول على المعلومات والبيانات المهمة والتي لا تظهر بالقوائم المالية.
9. مدى مساعدة ذوي العلاقة بموضوع التحليل والمحلل المالي ورغبتهم بنجاح عملية التحليل.
10. مدى اقتناع الإدارة بموضوع التحليل المالي ومدى اعتمادهم على نتائجه في اتخاذ القرارات[1].

[1] – هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص230 ، 231 .

المبحث الثاني: إجراءات التحليل المالي

المطلب الأول: مصادر المعلومات الازمة للتحليل المالي

إن التحليل المالي الجيد هو الذي يبدا بفهم المحلل لهدفه لأن هذا الفهم يمكن المحلل من تركيز جهوده مباشرة على النقاط التي يحتاج إلى إيضاحها وفي ذلك توفير للوقت والجهد، وعليه عند كتابة المحلل لتقريره عليه أن يراعي ترتيب أفكاره، وأن تحصل على المعلومات الأزمة للتحليل من مصادرها الصحيحة سواء كانت هذه المصادر داخلية أو خارجية، ويتوقف مدى اعتماد المحلل المالي على أي من هذه المصادر حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل وحسب طبيعة المؤشرات المطلوبة سواء كانت مؤشرات كمية أو مؤشرات نوعية، وبشكل عام يمكن حصر مصادر تلك المعلومات في ما يلي:

1. البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
2. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
3. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
4. المعلومات الصادرة عن أسواق رأس المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة.
5. الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.
6. المكاتب الاستشارية[1].

المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لعدة أغراض أهمها:

أ. **التحليل الائتماني:** ويهدف هذا التحليل إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزاماته المالية وإلى المدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المؤسسة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المؤسسة للتصفية أو الإفلاس.

ومن أهم المؤشرات المفيدة في هذا المجال:

- مؤشرات السيولة في الأجل القصير.
- مؤشرات الملائمة في الأجل الطويل.
- مؤشرات الرفع المالي.

[1] – محمد مطر، مرجع سابق، ص 5 .

- التدفق النقدي في الأجلين القصير والطويل.

ب. **التحليل الاستثماري:** يستعمل التحليل المالي في تقييم الاستثمارات، أسهم الشركات، واستناد القروض وبالتالي تقييم المؤسسات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والشركات ويستعمل في الحصول على معلومات حول مؤشرات عن المخاطر التي تحيط باستثماراتهم في المؤسسة فيما لو تعرضت للتصفية أو للإفلاس.

فمن أهم المؤشرات الكمية المفيدة لتحقيق الأغراض المشار إليها أعلاه ما يلي:

- مؤشرات الرفع المالي
- مؤشرات الأداء ومؤشرات السوق.

ت. **تحليل الاندماج والشراء:** قد ترغب شركة في إنشاء شركة أخرى أو الانضمام إليها لتكوين شركة جديدة مما يتطلب تقييم كل الشركتين وتقدير الأداء المستقبلي لها.

ث. **تحليل تقييم الأداء:** إن تحليل تقييم الأداء للمؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها وكفاءتها في إدارة وموجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها، وهذا لا يهتم إلا من خلال استخدام التحليل المالي، ويمكن للإدارة الحصول على معلومات عامة من البيانات المالية المنشورة مثل:

- مؤشرات عامة عن النشاط تدور حول الربحية وسياستها في تمويل الاستثمار
- مؤشرات خاصة لتقييم أداء بعض الإدارات مثل: معدل دوران الذمم المدينة والدائنة، معدل دوران الاستثمارات، معدل وران المخزون ومعدل دوران رأس المال العامل.

ج. **التخطيط:** تتعرض المؤسسات إلى تذبذبات مستمرة في أسواقها مما يتطلب اعتماد الخطط الكفيلة لمواجهة هذه التغيرات، ولا يتم ذلك إلا من خلال استخدام التحليل المالي.

بالإضافة للاستعمالات التقليدية للتحليل المالي المشار إليه سابقا برزت حديثا استعمالات أخرى يسلكها المحللون الماليون لتحقيق أغراض هامة ومتخصصة مثل:

- التخليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات.
- التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل للمشروعات.
- تحليل نوعية الأرباح.

- التحليل البيئي الاستراتيجي.[1]

المطلب الثالث: القوائم المالية الأزمة لتوفير المعلومات الضرورية للتحليل المالي

على الرغم من الأهمية الكبيرة للتحليل المالي فإن متخذ القرار يجب أن يكون حذر في اختيار أدوات التحليل، ويتعين عليه معرفة حدود كل أداة من ادوات التحليل.

ويجب أن تتوفر المعلومات الضرورية الموثوقة لازمة للتحليل المالي، والتي يمكن الحصول عليها من خلال القوائم المالية التي تستخدم فيما بعد لأغراض التحليل المالي، وتشمل كل من:

- ❖ الميزانية العمومية.
- ❖ قائمة الدخل.
- ❖ قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.

➢ **الميزانية المالية:**

وهي أهم القوائم المالية على الإطلاق وهي خلاصة التطبيق العلمي للمبادئ المحاسبية فهي مرآة تعكس الوضع المالي للمنشاة في لحظة من اللحظات، وذلك من خلال ما تحتويه من موجودات ومطلوبات وحق الملكية، وبتعبير آخر فإن الميزانية العمومية ما هي إلا صورة فوتوغرافية لأوضاع المنشاة المالية في لحظة إعدادها فهي وصف ساكن للمركز المالي للمنشاة تتألف من جانبين: جانب تندرج فيه جميع موجودات المنشاة والآخر يسمى بجانب المطلوبات وحق الملكية، تدرج فيه جميع التزامات المنشاة اتجاه الآخرين ويسمى بالمطلوبات (الخصوم) (liabilities) والتزاماتها اتجاه مالكيها وتسمى بحقوق الملكية (owner equity) فنصبها فيما يلي عناصرها [2]:

الأصول:[3]

- التثبيتات المعنوية.
- التثبيتات العينية.
- الاهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المالية.

[1]– هني بلقاسم، التحليل المالي واثره على تسيير المؤسسة المصرفية، بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم مالية ومحاسبة، جامعة مستغانم، دفعة2015_2016، ص ص 14، 15، 16 .

[2] – حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء التنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع ، ط 2، 2011، ص45 .

[3]– محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل، عمان الأردن، ط4، 2007، ص 31.

- المخزونات.
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن والمدينين الآخرون والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الخزينة الايجابية.

ثانيا: الخصوم

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الاقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى .
- الخصوم الغير جارية (غير المتداولة) التي تتضمن فائدة.
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا).

خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

الشكل القانوني للميزانية(المركز المالي) :

الجدول رقم (02): الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول

الأصول	ملاحظة	ن اجمالي	ن اهتلاك	ن صافي	ن – إ صافي
<u>الأصول غير جارية</u>					
فارق الاقتناء الحاصل					
تثبيتات غير مادية					
تثبيتات مادية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات مادية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات جاري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					

مساهمات أخرى وديون دائنة مرتبطة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة عن الأصل المالي					
مجموع الأصول غير جارية					
<u>الأصول الجارية</u> مخزونات ومستحقات ديون دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها ديون دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
مجموع الأصول المالية					

المصدر: عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد مبادئ عامة ، أمثلة محلولة، ط1، دار هومة، الجزائر،2011، ص 31.

الجدول رقم (03) : الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم

الخصوم	المبلغ	ن	ن -1
<u>رؤوس الأموال الخاصة</u> رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة الصافية			

ترحيل من جديد حصة ذوي الأقلية			
مجموع رؤوس الأموال الخاصة			
<u>الخصوم المالية غير الجارية</u> قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية أرصدة وحواصل ثابتة سلفا			
مجموع الخصوم المالية غير الجارية			
<u>الخصوم المالية الجارية</u> موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم المالية الجارية			
مجموع الخصوم المالية			

المصدر: عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد مبادئ عامة، أمثلة محلولة، دار هومة، الجزائر، ط1،2011، ص31.

- **الميزانية الوظيفية:**

الميزانية الوظيفية هي أداة التحليل المالي تقييم الموارد (عناصر الخصوم) والاستخدامات (عناصر الأصول) بالقيمة الأصلية (الاجمالية) لتدفقات الايرادات والنفقات، وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورتي التمويل الاستثمار أو الاستغلال.

عناصر الميزانية الوظيفية:

- **الدورة الطويلة لتمويل التثبيتات:** إن رفع المال أو اللجوء إلى القروض يحدد طريقة التمويل في المؤسسة على عدة سنوات:

-رفع رأس المال والاقتراض يمثل موار ثابتة.

-تحقيق استثمار يحدد لنا هيكلة المؤسسة على المدى الطويل .[1]

- **الدورة القصيرة للاستغلال:** تتمثل في عملية الاستغلال المتعلقة بالشراء، الانتاج والبيع الذي تترتب علها حقوقا على الزبائن وديونا اتجاه الموردين

➢ **الميزانية الوظيفية المختصر:**

➢ يتم إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة انطلاقا من مجاميع الميزانية المحاسبية كما يلي:

- **بالنسبة لجانب الأصول:**

مجموع المبلغ الإجمالي للأصول غير الجارية يمثل الاستخدامات الثابتة.

مجموع المبلغ الإجمالي للأصول الجارية يمثل الأصول المتداولة وتقسم لأغراض التحليل إلى:

- أصول متداولة للاستغلال.
- أصول متداولة خارج الاستغلال.
- خزينة الأصول.

- **بالنسبة لجانب الخصوم :**

مجموع رؤوس الأموال الخاصة يسجل ضمن الموارد الخاصة مع إضافة مجموع الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة لجانب الأصول.

- **الخصوم غير الجارية:** تمثل الديون المالية في الميزانية الوظيفية (اقتراضات لدى مؤسسات القرض).
- **الخصوم الجارية:** تمثل الخصوم المتداولة وتنقسم إلى خصوم جارية للاستغلال وخصوم جارية خارج الاستغلال.
- **خزينة الخصوم:** تمثل الخزينة السالبة مثل السحب على المكشوف.[2]

[1]– بركيبة محمد علي، دور التحليل المالي في اتخذ القرار التمويلي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، 2019، ص 15 .

[2]– المرجع نفسه، ص 16، 17 .

الجدول رقم (04): الميزانية الوظيفية المختصرة

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الاستخدامات الثابتة			**الموارد الثابتة**		
			الموارد الخاصة		
			الديون المالية		
الأصول المتداولة			**الخصوم المتداولة**		
للاستغلال			للاستغلال		
خارج الاستغلال			خارج الاستغلال		
خزينة الأصول			خزينة الخصوم		
مجموع الأصول			**مجموع الخصوم**		

المصدر: بن لعور بوعلام والعزاري محمد، التسيير المحاسبي المالي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2013، ص167.

ثانيا: قائمة التدفقات النقدية: [1]

تعرض هذه القائمة بيان التدفقات النقدية الداخلة للشركة والتدفقات النقدية الخارجة من الشركة خلال الدورة المحاسبية مع التفرقة بين التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والاستغلال والتمويلية للشركة.

عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية[2]

1- الأنشطة التشغيلية: وتمثل الآثار النقدية للمعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل ضمن تحديد صافي الدخل ويمكن تلخيص المعاملات المتعلقة بهذا الجانب بما يلي:

1-1- التدفقات النقدية الداخلة:

- مبيعات السلع وخدمات.
- الفوائد المستلمة.
- حصص الأرباح المستلمة.

[1] -عبد الوهاب رميدي وعلي سماي، مرجع سابق، ص 45.

[2]- إسماعيل إسماعيل وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، عمان، دار وائل للنشر، ط 2 ، 2005، ص ص 144-145.

- بيع (تطهير) الأوراق التجارية مقابل النقدية.
- مصادر الإيرادات الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية (مثل تصفيات قضايا التأمين).

1-1 - التدفقات النقدية الخارجية:

- مشتريات البضاعة.
- الرواتب والأجور.
- الفوائد المدفوعة.
- شراء الأوراق التجارية نقدا (عند التظهير).
- المصاريف الأخرى.
- الفقرات الأخرى غير مرتبطة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

2-الأنشطة الاستثمارية: وتمثل الأنشطة التي تتعلق باقتناء أو استبدال أو بيع الموجودات غير متداولة:

2-1 التدفقات النقدية الداخلة:

- بيع الممتلكات، المعمل، المعدات.
- بيع الأوراق المالية الوقتية والطويلة الأجل.
- تحصيل القروض.

2-2 التدفقات النقدية الخارجة:

- شراء ممتلكات المعمل، المعدات.
- شراء الأوراق المالية الوقتية والطويل الأجل.
- منح القروض.

3-الأنشطة التمويلية: المعاملات التجارية مع الدائنين والمالكين:

3-1 التدفقات النقدية الداخلة:

- إصدار أسهم رأس المال.
- إصدار سندات (للاقتراض بالرهن أو كأوراق مالية أو أي أسلوب للاقتراض النقدي طويل الأجل).

2-3 التدفقات النقدية الخارجة:

- شراء سندات الخزينة.
- دفع الديون (أصل الديون فقط).
- دفع حصص الأرباح النقدية.

الجدول رقم (05): جدول تدفقات الخزينة

البيان	الملاحظة	السنة المالية	السنة المالية
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير المادية			
التحصيلات عن عمليات بيع عن تثبيتات مادية أو غير مادية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشيطة التمويل (جـ)			
تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في فترة (أ+ب+ جـ)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغيير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: قرار مؤرخ في 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، يوم25 مارس 2008.

ثالثا: قائمة الدخل (جدول حساب النتائج).

تمثل قائمة الدخل عناصر الإيرادات والمصروفات أي أنها تعبر عن نتيجة أعمال المؤسسة ربح أو خسارة.

تعد قائمة الدخل بطريقة توضح جميع إيرادات المؤسسة وما يقابلها من نفقات، سواء الناتجة عن النشاط الفعلي للمؤسسة أو أنشطة أخرى تحقق إيرادات للمؤسسة، يمكن الاستدلال من كشف الدخل على حجم الأرباح المحتجزة ونسبة توزيع الأرباح لحملة الأسهم العادية. [1]

صنف النظام المحاسبي المالي الأعباء حسب طبيعتها في الصنف 6 (المشتريات المستهلكة، الخدمات الخارجية، الخدمات الخارجية الأخرى، أعباء المستخدمين) من أجل أعداد جدول حساب النتائج حسب الطبيعة ومن أجل قياس وتحديد مدى مساهمة المصالح المختلفة للمؤسسة (شراء، الإنتاج) في تكوين النتائج، يمكن إعادة ترتيب الأعباء حسب الوظائف أي وفقا لتقسيم مصالح وأنشطة المؤسسة إلى مجموعة أخرى من الأجزاء تمارس أنشطة مختلفة تساهم في تحقيق مهام معينة مثل: الشراء والإنتاج... كما للمؤسسة وظائف أخرى تقوم بها وهي [2]:

- وظيفة الشراء.
- وظيفة الإنتاج.
- الوظيفة التجارية.
- الوظيفة الإدارية.

[1]– عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية، عمان، دار الميسرة، 2007، ص25 .

[2]– بن لعور بوعلام والعزاري محمد، مرجع سابق، ص160 .

الجدول رقم (06): جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

البيان	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات		
هامش الربح الإجمالي		
المنتوجات العملياتية الأخرى التكاليف التجارية الأعباء الإدارية الأعباء العملياتية الأخرى الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات		
النتيجة العملياتية		
المنتجات المالية الأعباء المالية		
النتيجة المالية		
النتيجة العادية قبل الضرائب		
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية		
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
النتيجة غير العادية		
صافي نتيجة السنة المالية		

المصدر: بن لعور بوعلام والعزاري محمد، التسيير المحاسبي المالي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2013، ص 167.

الجدول رقم (07): جدول حساب النتائج حسب الطبيعة

البيان	ملاحظة	N	N −1
رقم الأعمال			
تغير محزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1-انتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى			
2-استهلاك السنة المالية			
3-قيمة الاستغلال المضافة (1-2)			
أعباء العاملين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4-الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
الإيرادات التشغيلية الأخرى			
الأعباء التشغيلية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات والأرصدة			
استئناف عن خسائر القيمة والأرصدة			
5-النتيجة التشغيلية			
الإيرادات المالية			
الأعباء المالية			
6-النتيجة المالية			
7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعا عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع إيرادات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير عادية (إيرادات) (يطلب بيانها)			

العناصر غير عادية (أعباء) (يطلب بيانها) 9-**نتيجة غير العادية** 10- **النتيجة الصافية للسنة المالية**			

المصدر: عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد مبادئ عامة، أمثلة محلولة، دار هومة، الجزائر، ط1،2011، ص 43.

المبحث الثالث: تقنيات التحليل المالي في البنوك التجارية

يهتم التحليل المالي بدراسة القوائم المالية وتحليلها عن طريق مؤشرات ونسب مالية التي تعد أكثر استعمالا لمعرفة مدى قدرة المؤسسة في تسديد التزاماتها اتجاه الغير من خلال تحديد أساليب التحليل للبيانات التي تمكين المحلل من تحديد جوانب القوة والضعف لدى الشركات سواء من الناحية التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية، وصولا إلى التقييم الشامل للأداء، وسيتم توضيح الجوهر الحقيقي لعملية التحليل المالي من خلال التعرف على أساليب التحليل المالي للبيانات المنشورة والتي تتضمن التحليل المالي الرأسي، التحليل المالي الأفقي، ثم تحليل النسب المالية للتنبؤ بما سيكون عليه الوضع المالي لشركة.

المطلب الأول: أساليب التحليل المالي

أولا: التحليل الرأسي للقوائم المالية_vertical analysis

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن دراسة مقارنة بين عناصر القوائم المالية الخاصة بفترة محاسبية معينة، وذلك التحليل عبارة عن دراسة هيكلية تهدف إلى تحويل عناصر القوائم المالية إلى وحدات موحدة أو مشتركة في أساس معين هو إجمالي الأصول أو المبيعات يمكن من خلالها إجراء مقارنات أكثر فائدة، حيث يتم التعبير عن كل عنصر من عناصر القوائم المالية كنسبة من احد العناصر الهامة. [1]

وبإيضاح آخر يعني تحليل كل قائمة مالية على حدى تحليلا راسيا وذلك بتحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية على قائمة الدخل، أو إلى مجموعة داخل القائمة المالية، أو تحدي نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى مجموعة القائمة نفسها. [2]

ثانيا: التحليل الأفقي للقوائم المالية _horizontal analysis

يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية (اثنين أو أكثر)، أي أن المقارنة ستتم بين قيمة البند ذاته ولكن على مدار عامين متتاليين أو أكثر، ومثال على ذلك ، المقارنة على صافي الربح على مدار عدة سنوات سابقة، أو مقارنة نسبة التداول للشركة في نهاية العام الحالي مع نسبة التداول في نهاية العام السابق، ويطلق على ذلك النوع بتحليل الاتجاهات Tend analysis.

وتعتبر القوائم المالية المقارنة هي أبسط أشكال التحليل المقارن، حيث يتم من خلال الأرقام المقارنة لبند معين من بنود قائمة المركز المالي أو من بنود قائمة الدخل وعلى مدار دثة في ذلك البند

[1]– أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، 2006، ص 329 .

[2]– خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجيستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الاسلامية غزة، 2005، ص 30 .

على مدارهما، وإظهار ذلك التغيير أما في صورة قيم مطلقة أو في صورة نسبة مئوية. [1]

ثالثا: نسب تحليل السيولة_liquidity Analysis Ratios

تشير السيولة عموما إلى قدرة المنشاة على مقابلة التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، بمعنى أن الأصول التي تكون رأس المال تتحول إلى نقدية والتي بدورها تستخدم في سداد تلك الالتزامات قصيرة الأجل، وقد تكون الشركة رابحة إلا أنها لا تملك السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها المالية قصيرة الأجل.

ويهتم المحللون الماليون بصفتهم ممثلون عن الدائنين أو البنوك أساسا بنسب السيولة ومقدرة الشركة على الدفع في الأجل القصير عن طريق دراسة العلاقة بين عناصر الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بقائمة المركز المالي، يرجع هذا الاهتمام إلى مقدرة المنشاة على سداد التزامات قصيرة الأجل قد تكون مؤشر جيد في الحكم على مقدرتها على سداد الالتزامات طويلة الأجل. [2]

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن

أولا: دور مؤشرات التوازن المالي

لدراسة وتحليل القوائم المالية غالبا ما يكون أمام المحلل مجموعة من الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ومن بينها مؤشرات التوازن المالي هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر اهمها:

1- رأس المال العامل[3]:

1-1 تعريفه: يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة كما يظهر في شكل التالي:

الشكل رقم (08): هيكل رأس المال العامل الصافي

أصول ثابتة		**أموال دائمة**
أصول متداولة		
		ديون قصيرة الأجل
رأس المال العامل		**رأس المال العامل**

1-2 حسابه: ويتم حساب رأس المال العامل الذي يرمز له باختصار رم ع كما يلي:

[1]- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ص320، 321 .

[2]- المرجع نفسه، ص 334 .

[3]- زغيب مليكة و بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعة، ط2 ، 2011، ص 49.

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = أموال دائمة – أصول ثابتة

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول متداولة – ديون قصيرة الأجل

1-3- أنواع رأس المال العامل[1]

1-3-1- رأس المال العامل الصافي: يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة ويتم حسابه بطرقتين:

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل الصافي= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل.

1-3-2- رأس المال العامل الخاص: يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

1-3-3- رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، المتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال وأصبح من الضروري على المؤسسات ان تؤمن لنفسها موارد مالية عند الضرورة يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

1-3-4 رأس المال العامل الإجمالي: يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

[1] –ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، ج1، دار المحمدية العامة، جزائر، 1988، ص ص 46، 47.

2- احتياجات رأس المال العامل[1]

2-1 تعريف: احتياجات رأس المال العامل هو فرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة إثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزناتها ومديونها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة تتغير احتياجات رأس المال العامل من سنة إلى أخرى تماشيا مع تغير نشاط المؤسسة.

2-1 حسابه: ويحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل= (الأصول المتداولة-القيم الجاهزة) -(الديون القصيرة الأجل -السلفات المصرفية)

3- الخزينة [2]

3-1 تعريفه: تعتبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة للدورة معينة، فهي تنتج أما عن صافي القيم الجاهزة، أو عن الصافي بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل. أي القيم التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال من رأس المال العامل.

3-2 حسابه: يتم حسابه بطريقة التالية:

الخزينة = القيم الجاهزة-السلفات المصرفي

أو عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل

الخزينة= رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية ودور التحليل المالي في ترشيد قرارات منح الائتمان

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي تلجا اليها دوائر الائتمان في البنوك التجارية لتقييم الوضع المالي للعميل، وقدرته على توليد الأرباح والنقدية، وهي التي تعبر بصدق إلى حد ما عن الملاءة المالية للعميل، وقدرته على الوفاء بالتزاماته المترتبة عليه اتجاه البنك الذي قدم له التسهيلات. وتعتبر النسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعا وسهولة فهي تعطي انطباع ايجابي أو سلبي حول سير الوضع المالي للشركة، وهي علاقة بين بنود الميزانية يبعضها البعض بقصد الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف في النواحي المالية لذلك يهتم المقرض بسيولة المؤسسة إذا كان القرض قصير الأجل، أما إذا كان طويل الأجل فيهتم المقرض بقدرة المؤسسة على سداد الدين في فترة طويلة أي قدرتها على توليد تدفقات نقدية لتسديد الفوائد والأقساط، وبالتالي يجب على المحلل الائتماني تحليل هيكل التمويل

[1]- اسماعيل عرجابي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعة، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 148.

[2]- ناصر دادي، ونواصر فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق، الجزائر، 1991، ص 26.

ومصادر التمويل واستخداماتها، وكذلك ربحية المنشاة على المدى الطويل، من أجل ذلك فلابد الإشارة إلى المجموعات الرئيسية من النسب المالية التي تهتم بها دوائر الائتمان نفصلها فيما يلي:

أولا: نسب السيولة_Liquidity Ratios

تشير السيولة عموما إلى قدرة المنشاة على مقابلة التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، بمعنى ان الأصول التي تكون رأس المال تتحول إلى نقدية والتي بدورها تستخدم في سداد تلك الالتزامات قصيرة الأجل، وقد تكون الشركة رابحة إلا أنها لأتملك السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها المالية قصيرة الأجل. حيث يقوم المحلل الائتماني بدراسة العلاقة بين عناصر الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بقائمة المركز المالي لمعرفة مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل قد تكون مؤشر جيد في الحكم على مقدرتها على سداد الالتزامات طويلة الأجل. [1] وتتكون نسب السيولة التي تعطي دوائر الائتمان نتائج جيدة ومطمئنة من :

1. **نسبة سيولة الأصول :**

تبين مدى سيولة أصول المؤسسة، فكلما كانت النسبة > 0.5 فهي جيدة بالنسبة لها ومعنى هذا ان الأصول المتداولة > الأصول الثابتة وتحسب بالطريقة التالية:

نسبة السيولة الأصول = أصول متداولة \مجموع الأصول

2. **نسبة السيولة العامة:**

تعطي لنا هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل، تحسب بالطريقة التالية:

ثانيا: نسب المردودية

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة \ ديون قصيرة الأجل

إن الهدف من هذه استعمال إدارة الائتمان لهذه النسبة هو تقدير قدرات المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرارية وتطوير المؤسسة وتتمثل فيما يلي:

1. **نسبة مرد ودية الأصول:** تعبر عن مقارنة النتيجة بأصول المؤسسة ويمكن تحديدها بعدة طرق نذكر منها العلاقة التالية: [2]

نسبة مردودية الأصول = النتيجة الإجمالية \ مجموع الأصول× 100

[1]– أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 334 .

[2]– حسين لبيهي، عثمان يخلف، مرجع سابق ص ص، 29، 30 .

2. **نسبة مردودية الأموال الخاصة:** تعتبر هذه النسبة الوسيلة التي يمكن من خلالها أن يطمئن المساهمون الذين وضعوا أموالهم تحت تصرف المؤسسة لأنها تستثمر بطريقة جيدة كما تعبر عن مدة نمو المؤسسة.

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية \ الأموال الخاصة× 100

3. **نسبة مردودية النشاط:** تمثل العائد الناتج عن عملية الاستغلال، فهي تركز على ما يقدمه رقم الأعمال من نتائج وتحسب كما يلي: [1]

نسبة مردودية النشاط = النتيجة \ رقم الأعمال × 100

ثالثا: نسب النشاط

وهي التي تعرف بنسب التسيير وهي مكملة لنسب الهيكلة المالية لأنها تسمح بإدخال البعد الزمني في التحليل وذلك بأخذ بعين الاعتبار دوران بعض عناصر الميزانية.

1. **نسبة دوران المخزونات:** تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي تتجدد فيها المخزونات ومعرفة المدة التي يستغرق تحويلها من مخزونات إلى حقوق في حالة البيع على الحساب، ا والى سيولة جاهزة في حالة البيع النقدي ومن بيع المؤشرات التي تسمح بمعرفة الوضعية الجيدة للمخزونات ما يلي: [2]

❖ **نسبة الدوران :**

بالنسبة للبضائع = تكلفة شراء البضاعة المباعة

متوسط المخزون

بالنسبة للمواد الأولية = تكلفة شراء المواد الأولية واللوازم المستهلكة

متوسط المخزون

بالنسبة للمنتجات = تكلفة الإنتاج المباع

متوسط المخزون

[1]– حسين لبيهي، عثمان يخلف، مرجع سابق ص، 30 .

[2]– خطاب موسى، مرجع سابق، ص، 71 .

حيث متوسط المخزون = مخ 1 + مخ2

2

❖ **مدة التصريف:**

$$\frac{1 \times 100}{\text{نسبة الدوران}} =$$

تبين هذه النسبة المدة الوسيطية التي تبقى فيها البضائع والمنتوجات التامة في المؤسسة وتحسب بعدد الأيام والأشهر.

1. **نسبة دوران الزبائن:** هي المدة التي تبقى فيها المبيعات قبل أن تحول إلى سيولة ونسميها مدة التحصيل الآجلة وتحسب كما يلي: [1]

$$\text{مدة دوران الزبائن} = \frac{\text{الزبائن + أوراق قابلة للتحصيل} \times 360 \text{ يوم}}{\text{رقم الأعمال بما فيه الرسوم}}$$

2. **عدد دوران الزبائن= (رقم الأعمال بما فيه الرسوم \ الزبائن + اوراق القبض)X 360**

هذه النسبة لابد أن تفوق 1 أي أنها حققت هامش أمان ايجابي، أما إذا كان العكس فإن على المؤسسة أن تراجع هيكلها المالي بزيادة سواء الديون طويلة لأجل أو رأس مالها الخاص أو تخفيض الديون قصيرة الأجل أو زيادة أموالها العامة. [2]

- **نسبة السيولة المختصرة:** تعتبر هذه النسبة أكثر دقة من الأولى وهي تعمل على التحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون البطيء الدوران وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة المختصرة = (ق ق ت+ق ح) \ الديون قصيرة الأجل

لا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة فقد حدد لها الحد الأدنى 0.3 والحد الأقصى وهو حد الضمان هو 0.5 أي تكون القيم الجاهزة تساوي إلى 12/ ديون قصيرة لأجل أو اقل (في مؤسسة ذات دوران مخزون السريع أو العادي).

- **نسبة السيولة الحالية:** تدعى كذلك بالنسبة الفورية حيث تبين لنا قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل في آجال قياسية وهي محدودة ب (0.2 __0.3) وتحسب بالعلاقة التالية:

1- Allain vermellt ≪ les ration et les utisation≫, les édition d'organisation, 1973, p 79.

[2]- مدني ابراهيم هنه، الادارة المالية، مدخل التحرير الخاص المعاصر، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، 2000، ص 84.

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة \ ديون قصيرة الأجل

إذا كانت النسبة كبيرة فمن الناحية الاقتصادية يعتبر هذا تجميد للقيم النقدية، من الممكن استغلالها في دورة الاستغلال وهناك من يرى من الأفضل أن تنحصر النسبة بين 20 إلى 30%. [1]

3. **نسبة دوران الموردين:** تبين هذه النسبة العدد المتوسط من عدد الائتمان المتحصل عليه من قبل الموردين وهي المدة التي تبقى فيها المؤسسة حتى تدفع التزاماتها نحو دانيها وتحسب كما يلي:

مدة دوران الموردين = (المورد + اوراق الدفع \ المشتريات) ×360

عدد دوران الموردين = (المشتريات (t+1) \ الموردين + اوراق الدفع)

حيث t: نسبة الرسم على القيمة المضافة.

ونلاحظ ان المؤسسة عليها أن تحاول الاستفادة أكثر من الموردين أي بزيادة مدتها وتخفيض مدة الزبائن حتى تستفيد من الفرق بين المدينين بالمبلغ الذي يعتبر تمويل خارجي اضافي وبدون فوائد عليه. [2]

رابعا:: نسب الهيكلة المالية

توضح هذه النسب مدى التوازن بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم وتحليل السياسة المتبعة من طرف المؤسسة ويكون التحليل بهذه النسب كما يلي :

1_ التحليل الافقي :

❖ **نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسب عن مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة ويمكن حسابها بالعلاقة التالية :

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة \ الأصول الثابتة

ويستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى نقول أن المؤسسة لها هامش أمان أي أن رأس المال العامل للمؤسسة موجب.[3]

❖ **نسبة التمويل الخاص :** بين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

[1]– بوعلام بو شاشي، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص112 .

[2]– منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص 97 .

[3]– ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 49 .

نسبة التمويل الخاص =الأموال الخاصة \ الأصول الثابتة

وإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، دون اللجوء إلى ديون خارجية.

❖ **نسبة الاستقلالية المالية:** تبين هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة عن الغير، أي مقارنة الأموال الخاصة بإجمالي ديونها حيث تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة \ ∑ الديون

يجب أن تكون النسبة الأولى بين 1 و2 فإذا تساوت مع 2 أو أكثر فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون مما يجعل لها القدرة التسديد، أما إذا كانت عند الواحد أو أقل فهذا يعني التساوي بينهما، مما يجعل المؤسسة مشبعة بالديون ولا يستطيع الحصول على قروض إضافية، أما الثانية فيجب أن تكون أكبر من 0.5 وهذا يعني أن الأموال الخاصة أكبر من الديون.

❖ **نسبة قابلية السداد:** تسمح هذه النسبة بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها وتكتب بالعلاقة التالية:

نسبة قابلية السداد = الديون \ الأصول

بحيث كلما كانت هذه النسبة منخفضة، كان ذلك في صالح المؤسسة، بحيث تعبر عن ضمان أكبر لديون الغير، ويستحسن أن تقترب من 0.5 لأن ذلك ينتج للمؤسسة حظا أكبر للحصول على ديون أخرى[1].

2_ التحليل العمودي:

❖ **نسبة هيكلة الأصول :**

نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة \ ∑ الأصول

نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة \ ∑ الأصول

نسبة قيم الاستغلال = قيم الاستغلال \ ∑ الأصول

نسبة قيم القابلة للتحقيق = قيم قابلة للتحقيق \ ∑ الأصول

نسبة القيم الجاهزة = قيم جاهزة \ ∑ الأصول

[1]– ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص 50 .

❖ **نسب هيكلة الخصوم [1]:**

نسبة الأموال الخاصة = الأموال الخاصة \ ∑ الخصوم

نسبة الأموال الدائمة = الأموال الدائمة \ ∑ الأصول

نسبة الديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل \ ∑ الخصوم

نسبة الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل \ ∑ الخصوم

[1]– خطاب موسى، مرجع سابق، ص 71 .

خلاصة الفصل :

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم التحليل والقوائم المالية اللازمة لعملية التحليل المالي وكذلك الأدوات المستعملة فيه من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية تبين لنا مدى أهميتها ودورها في عملية اتخذ قرار منح الائتمان، بحيث تعتبر من الأدوات الأكثر استخداما في التحليل المالي كونها تعطي قراءة صحيحة للمحلل المالي من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، وبالتالي فهي تمنح مجالا واسعا للأطراف الداخلية والخارجية لاتخاذ قرار مناسب في المؤسسة.

وتعتبر الوثائق المحاسبية من ميزانيات وجدول حساب النتائج كإثباتات مالية تدخل ضمن اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنك.

وبالتالي التحليل المالي مرآة جوهرية يستخدمها البنك في منح القروض.

الخـــاتمــة

خاتمة عامة:

في الوقت المعاصر تسعى كافة الدول إلى تطوير نظامها المصرفي وذلك لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية المسطرة وذلك من خلال تطوير جهازها البنكي لأن البنوك بدورها تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد الوطني لأي دولة، حيث تسعى البنوك التجارية لممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوعة قصد تغطية الاحتياجات المالية للمشاريع الاقتصادية، فهي وجدت نفسها امام منافسة تفرض عليها إثبات وجودها وذلك من خلال تحسين أدائها، وزيادة عوائدها كون هدفها الرئيسي هو تحقيق الربح والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

ومن المعروف ان الصناعة المصرفية تعد من أكثر الصناعات المعرضة للمخاطر، حيث تعاظمت هاته المخاطر وتغيرت طبيعتها في ضل التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة، وكذا التطور التكنولوجي الهائل ومن هنا اكتسب موضوع التحليل المالي أهمية كبيرة لدى لبنوك التجارية.

لذا قبل ان تتخذ البنوك التجارية قرار منح القرض لزبائنها، يجب عليها أن تقوم بدراسات معمقة لاكتشاف مستقبل ذلك القرار، وتتمحور تلك الدراسات حول تقدير مخاطر القروض التي ستمنحها، باستعمال تقنية التحليل المالي للقوا نم المالية الخاصة بطالبي القروض، وقد يساهم هذا الأخير في قراءة المركز المالي للمؤسسة بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعها مستقبلا.

ومن هذا المنبر وحسب دراستنا النظرية السابقة يمكن القول أن التحليل المالي يعتبر المرآة العاكسة للحالة الحقيقية لطالب الائتمان وأداة جوهرية في اتخاذ قرار منح القروض، وتطبيقه بشكل يحقق الأهداف والاستراتيجيات المسطرة، بحيث أن التحليل المالي يستعمله البنك كوسيلة تنبؤيه أولية لتمويل مشروع معين وذلك بتحقيق معدل مردودية جيد للمشروع.

وكما سبق ورأينا فإن التحليل المالي يعتمد على الميزانية المالية المحاسبية وجدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة كقوائم أساسية لمعرفة الوضع المالي الصادق للمؤسسة وذلك من خلال تحليلهم باستعمال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية الخاصة بذلك.

أهم النتائج المتوصل إليها:

من خلال دراستنا النظرية توصلنا إلى عدة نتائج فيما يخص موضوع الدراسة نوجزها فيما يلي:

- الاستفادة من تقنيات التحليل المالي خاصة على المؤسسات الطالبة للقروض.
- لا يمكن لإدارة الائتمان أن تتخذ القرار السليم فيما يخص بعملية منح القروض بدون تحليل مالي عميق وجيد للقوائم المالية الخاصة بالمؤسسات الطالبة للقروض.
- المؤسسة بدون تحليل مالي سليم لا يمكن أن تحقق التوازن المالي لعناصرها وبالتالي عدم القدرة على التحكم في نشاطها.
- من خلال المفهوم العميق ودراستنا المعمقة للتحليل المالي توصلنا إلى معرفة كيفية التحكم والتوصل إلى أهدافه المسطرة.

التوصيات: من بين التوصيات :

- ضرورة متابعة المشروع من طرف البنك لضمان اهتمامه بشكل جيد.
- يجب على البنك أن يضع أهمية بالغة للتحليل المالي كذلك أيضا بالنسبة للمؤسسة طالبة القرض من أجل معرفة الوضعية المالية بدقة وبصفة مستمرة من أجل اكتشاف مواطن القوة والضعف للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات المالية السليمة.
- توفير التقنيات الجديدة في تقديم القرض.
- السهر على مراقبة مردودية المؤسسة وهذا بدفع مستوى الاستثمارات.
- تحصيل ديون العملاء القديمة.

آفاق البحث:

أتمنى أن تكون هذه الدراسة مكملة لأعمال ماضية ومعينة لأعمال مستقبلية، وعلى أساس ذلك فإن هذه المذكرة تفتح المجال لدراسة محاور أخرى متعلقة بالموضوع ، مثل:

-دراسة مقارنة بين الأساليب الكلاسيكية الإحصائية في إدارة منح المخاطر البنكية.

-دور التحليل المالي في ادارة مخاطر البنوك التجارية.

قـــائمـــة المراجـــع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب باللغة العربية

1. أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، الطبعة الثانية، 1996.
2. أحمد حشيش عادل، اقتصاديات النقود والبنوك، بيروت كلية الاقتصاد، 1996،الطبعة الثالثة.
3. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، ادارة البنوك التجارية، الطبعة الاولى، دار عبيداء للنشر والتوزيع.
4. اسماعيل اسماعيل وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر، عمان، 2005.
5. اسماعيل المرجاي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
6. اسماعيل عرجابي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعة، بن عكنون، الجزائر،2001.
7. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، 2006.
8. بحار حسنة معايير المحاسبة الدولية،
9. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثالثة.
10. بن لعور بوعلام والعزاري محمد، التسيير المالي المحاسبي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2013.
11. بوعلام بو شاشي، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر 1997.
12. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، 2011.
13. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الاسكندرية، مصر، دار وائل للنشر، 2000، الطبعة الثانية.
14. زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ط2، ديوان المطبوعات الجامعة، 2011.
15. زياد رمضان ، إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، ط3 ، 2006 .
16. سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، الطبعة الاولى، دار البداية، الأردن، 2008.

17. شاكر القزويني " محاضرات في اقتصاديات البنوك " ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1989.
18. طارق عبد العال، تقييم اداء البنوك التجارية، (تحليل الفائدة والمخطر)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 1999.
19. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007.
20. عبد الحميد الشواربي، ادارة المخطر الائتمانية ن منشاة المعارف، الاسكندرية، 2002.
21. عبد الغفار حنفي وعبد السلام ابو قحف، الادارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، 2004/2003.
22. عبد الله أبو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية، الجزائر، بهاء الدين للنشر والتوزيع 2000.
23. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، عملياتها وادارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2008.
24. عبد المعطب رضا رشيد ومحفوظ احمد جودة، ادارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1999،
25. عبد الوهاب الرميذي وعلي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي المحاسبي الجديد مبادئ عامة / امثلة محلولة، الطبعة الاولى، دار هومة، الجزائر، 2011.
26. عدنان تايه النعيمي واخرون، الادارة المالية، عمان، دار مسيرة، 2007.
27. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله فلسطين، 2008.
28. مجمد مطر، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
29. محمد سعيد أنور سلطان، " إدارة البنوك " دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005.
30. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، الأردن، 2007.
31. محمود حسين صوان، اساسيات العمل المصرفي الاسلامي، الطبعة الثانية،دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
32. مدني ابراهيم هنه، الادارة المالية، مدخل التحرير الخاص المعاصر، مكتب العربي الحديث، الاسكندرية، الطبعة الرابعة، 2000.
33. منير شاكر، التحليل المالي مدخل لصناعة القرار، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005.

34. ناصر دادي عدون، تقنيات مرقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988.

35. ناصر دادي ونواصر فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق، الجزائر، 1991.

36. ناظم محمد الشفري، النقود والمصارف، العراق، دار الكتاب والطباعة، 1995.

37. نظال جميل السعايدة، عبد الله فريد الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2004.

38. هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.

ثانيا: الكتب باللغة الفرنسية

1.Allain vermellt « les ration et les utisation», les édition d'organisation, 1973.

ثالثا: القوانين والمراسيم والقرارات

1. قانون النقد والقرض الجزائري 90_10 .
2. قرار مؤرخ في 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، يوم25 مارس 2008.

رابعا: المذكرات والاطروحات والرسائل

3. بركيبو محمد علي، دور التحليل المالي في اتحاذ القرار التمويلي، مذكرة مقدمة لنيل جزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دفعة 2019/2018.

4. حفيان جيهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، دفعة 2012/2011.

5. خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

6. لقصاوي صبرينة، تسيير مخاطر القروض البنكية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدراسات الجامعية والتطبيقية في التجارة الدولية، جامعة أحمد بو قرة، بومرداس، دفعة 2004.

7. هني بلقاسم، التحليل المالي وأثره على تسيير المؤسسة المصرفية، بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم المالية والمحاسبة، جامعة مستغانم، 2016/2015.

المداخلات:

1. السنوسي مجمد الزوام، مختار محمد ابراهيم، مداخلة بعوان تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال _التحديات_ الفرص_ الآفاق، مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي، حول إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ضل الازمة المالية العالمية، المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، في الفترة 11_10 نوفمبر 2009.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية بالنظر إلى حاجة البنوك إلى تطوير منظومتها البنكية والحاجة إلى التميز في ظل المتغيرات البيئية التنافسية المعقدة وسعيا للنمو الاقتصادي الوطني وتعزيز مركزها السوقي وتحقيق ميزة تنافسية تمكنها من مواجهة منافسيها، وذلك من خلال تبنيها لنظام بنكي الذي يمكن البنوك من التحكم في المعارف والخبرات عبر تخزين محكم للمعلومات، ويمكنها أيضا من رصد التهديدات الناجمة عن المحيط الخارجي، وهذا ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة مع توضيح الدور الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، اليقظة الاستراتيجية، الميزة التنافسية.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of economic intelligence in the economic institution in view of our need for excellence in light of complex competitive environmental variables and in pursuit of growth, strengthening its market position and achieving a competitive advantage that enables it to face its competitors, through its adoption of economic intelligence that enables the institution to control knowledge and expertise through An airtight storage of information, and it also enables it to monitor threats from the external environment, and this is what we discussed in this study with an explanation of the role that economic intelligence plays in achieving competitive advantage.

Key words: economic intelligence, strategic.